



PROVISIONAL

A/PV. 2239
23 September 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر صحفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والتاسعة والثلاثون

المنعقد بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٢٣ سبتمبر/أيلول الساعة ١٥/٠٠

(الجزائر)

السيد بوتغليقة

الرئيس :

— رسالة مواساة لحكومة هند وراس وشعبها

— مواصلة المناقشة العاصدة (٩)

الكلمات أُلقيت من : —

السيد والدنج (نيوزيلندا)

السيد جينشر (جمهورية المانيا الاتحادية)

السيد سوريس (البرتغال)

السيد بورجونوفو (السلفادور)

السيد كاريالين (فنلندا)

السيد مافروس (اليونان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاه باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأرسل نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room LA-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-39886

رسالة مواساة الى شعب وحكومة هند وراس :• الرئيس :

قبل متابعة المناقشات العامة ، أود باسم جميع أعضاء الجمعية العامة أن اعرب لحكومة وشعب الهند وراس عن مشاركتنا العميقة ، وعن تضامننا أمام الكارثة التي اجتاحت هذا البلد نظرا للأعاصير ، وانني أقرأ عليكم نص البرقية التي ارسلناها الى رئيس جمهورية هند وراس بصفتي رئيسا للجمعية العامة :

” السيد الرئيس ، باسم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أحرص على أن أعبر عن مشاركتنا لشعب هند وراس في هذه الساعة التي يعاني فيها من الأعاصير ، التي تسببت في كثير من الكوارث في بلدكم ، وان هذه الكارثة قد شغلت بالنا جميعا منذ أن علمت بها منظمة الأمم المتحدة ، والآن وبعد ان علمنا مدى اتساع نطاق هذه المأساة فانني انتهز هذه الفرصة لكي أعرب لكم عن تضامننا مع شعب هند وراس ، مع عظيم احترامنا . ”

وانني على يقين من أن جميع الأمم الممثلة في هذا المحفل توافق على المشاعر التي اعربنا عنها في هذه الرسالة ،

وننتقل الآن الى المناقشة العامة والمتحدث الاول المدرج في قائمة المتحدثين بعهد
 ظهر اليوم، هو صاحب الفخامة السيد والدنج، وزير التجارة الخارجية والوزير المساعد للخارجية
 في نيوزيلندا، والكلمة له الآن :
السيد والدنج (نيوزيلندا)

" السيد الرئيس، اسمعوا لي أن اهتكم بكل حرارة لا نتخابكم لمنصب الرئاسة، وهو
 المنصب الذى هياتكم له ما تتعلمون به من صفات وخبرة طويلة كوزير لخارجية بلادكم. وأود كذلك
 أن تنجحوا في ادارة أعمالنا، وهو العمل الذى يتضمن كثيرا من الموضوعات الصعبة والهامة،
 والتي سوف تعالجها خلال رئاستكم لهذه الدورة، أرى لزاما عليّ - أولا - سيدى الرئيس،
 أن اتحدث عن وفاة رئيس وزراءنا السابق المحبوب مستر نورمان كيرك، والذى تحدث في العمام
 الماضي باسم نيوزيلندا في المناقشة العامة في هذه الجمعية، فقد كان رجلا طيبا وانسانا ونصيرا
 للفقر والضعيف، وقد تاثرنا كثيرا لتنا من الشعوب معنا في الوقت الذى فقدناه فيه، ومثل هذا
 التنا من يحدث فقط حينما نفقد قائدا ارتفع فوق المصالح القومية، وان ردود الفعل لموفاته تدل
 على ما نحتاجه من اتجاهات جديدة بين قادة الامم اليوم، ان نيوزيلندا سوف تفتقده كثيرا ولكن
 حكومته سوف تحاول أن تحقق رؤيته لعالم جديد ولذات عالمي اقتصادي في مجتمعنا الجديد،
 وسوف نواصل السعي كما فعل مستر كيرك، لكي نحول باريقة عملية رؤيته نحو تحقيق مجتمع
 انساني كريم الذى تقوم عليه سياستنا في بلادنا وسوف يبقى هدفنا تنسيق الموارد العالمية ومهارات
 الانسان على هذا الكوكب، حتى يكون لكل فرد نصيب عادل، وان تعيش جميعا كبشر وسوف نؤازر
 العمل من أجل دعم الامم المتحدة باعتبارها مركزا لتنسيق عمل الأمم، ولعملية حقوق الامم
 الصغيرة. ولقد شهدت السنوات الثلاث الماضية تغيرا كبيرا في الموقف القومي في عام ١٩٧٣،
 وهو عام مؤتمر ستوكهولم، فان المؤتمر الدولي اصبح يدرك ويقبل بعض القيود على النمو الاقتصادي

والقيود على وفرة المواد الطبيعية الغذائية والقيود على نكبة تلوث البيئة قبل أن تحدث نتائج لا تصمد عقباها ، وفي عام ١٩٧٣ بدأ العالم يتلقى تعذيرات عادة بشأن القيود الخاصة وخاصة القيود على الطاقة والمواد الغذائية وأصبح واضحا بأريقة مؤلمة أن قراراتنا من خلال المؤسسات الموجودة حاليا لكي نستفيد من ملكات العالم بأريقة فعالة ومن المواد الطبيعية لصالح الجميع أصبحت معدودة .

وفي عام ١٩٧٤ أصبح بديهيا ان العالم يمكن أن يبذل جهودا أكثر خائورة لتفهم ضرورة اعتماد كل الدول على بعضها البعض ، وفي عدد من المؤتمرات التاريخية بدأت الأمم المتعددة تدرس بأريقة واقعية التغييرات الأساسية التي نحتاجها اذا أردنا أن نحقق نانا عالميا جديدا يتألبه العالم . نانا عالميا جديدا يضمن استخداما عادلا للموارد العالمية لتلبية احتياجاتنا مستقبلا . وتشمل هذه المؤتمرات الدورة الخامسة للجمعية العامة بشأن المواد الخام والتنمية ، ومؤتمر قانون البحار ، ومؤتمر السكان العالمي ، وعمما قريب مؤتمر الغذاء العالمي ، وان الموضوع المشترك في هذه المؤتمرات كان وسيال اعتماد بعضنا على بعض مهما كان الموضوع الذي سوف يدرس ، فنفس الدرس يبرز ، فنحن شعب واحد ، وكلنا ينتمي الى بعضنا البعض ، واننا تجاهلنا هذه الحقيقة فسوف نعاني جميعا ، ولن يتمتع أحد بمستقبله الاقا ، وفي بعض الأوقات فنان الخياليين والمنجمين فقا هم الذين يتحدثون بهذه الأريقة ، ولكن هذه الرسالة قد انتشرت اليوم بين من نسميهم العمليين .

ان الحكومات في سياق اهتمامها بالموقف العالمي عليها ان تبحث مشكلات التوتر المعلي والمنازعات وهي في حد ذاتها صعبة الحل ، ومواجهة القضايا الأساسية التي تؤثر على بقاء البشرية . ان القضايا الرئيسية اليوم هي : السكان والمواد الغذائية والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة والحاجة الملحة من أجل نانا اقتصادي يمكن جميع الشعوب من ان تدرك كل امكانياتها كبش . والنسبة للمستقبل القريب ، فان هذه النقطة

تكون جدول الأعمال الذى سيكون الشغل الشاغل للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، ونجاحنا في معالجتها سوف يحدد الى حد بعيد المناخ الذى سوف تنمو فيه العلاقات بين الدول خلال العقد القادم .

ان تخفيف التوتر ، يجب أن يبنى على القبول العام لاعتمادنا بعضنا على البعض ، وان يكون هذا الاعتماد بين الدول الكبرى وبين الدول الصغيرة ، بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ويجب ان يكون مبنيا على رغبة الجميع في العمل معا لحل المشكلات التي تعدت عنها . هناك أى بديل آخر امامنا . لا اعتقد .

اولا المواد الغذائية : ان العجز في المواد الغذائية يزداد سوءا ، والمجتمع الدولي قد ادرك العاجية الملحة للعمل بسرعة لمعالجة الموقف ، فدون المواد الغذائية لا يمكن ان تكون هناك افاقة بشرية ، ومؤتمر الغذاء العالمي سوف يكون اجتماعا هاما ، فان مخزون الغذاء العالمي قد هبط الى ادنى مستوى له خلال الخمسين سنة الماضية ، ونحن الآن نعيش جميعا على حشد الكفاء ، وكما يقول التعبير " من اليد الى الفم " ، وان التقييم الذى أعد لمؤتمر الغذاء العالمي يدل على أنه سوف يكون هناك عجز حاد في المواد الغذائية في البلاد النامية خلال الثمانينات ، وكموضوع يبعث على القلق ، فسوف نشهد عجزا حادا في المواد الغذائية في الشتاء القادم ، فان الظروف المناخية قد قللت من المحصولات في الولايات المتحدة وفي كندا والتي كانت تعتبر احتيايا للمواد الغذائية . وان الجفاف الذى حدث في مناقاة الساحل قد سبب مجاعات في افريقيا ، وهناك مزيد من العجز المنتار في بلاد آسيا ، قد يكون المناخ أحد أسباب هذه المتاعيب ولكن الأمم نفسها هي ايضا موضع لوم ، والمؤسسات الخاصة بالانتاج والتسويق وتوزيع المواد الغذائية قد خذلتنا ، وفوق كل شئ فقد انتشرت في تلك البلاد التي نجد فيها دخول الناس أقل ما يكون

إن مؤتمر الغذاء العالمي يجب أن يوفر الأمل لمثل التعاون الذى نشده اذا كان ذلك موقفاً ينادى على أزمة فسوف يكون ذلك الاتجاه الى التركيز على المساعدة الغذائية على المدى القصير ، وان الترتيبات الخاصة بالأمن الغذائي قد أعيدت حتى الآن ، ويجب أن نضمن أن هناك ترتيبات سوف تتخذ من أجل تخزين كميات كافية من المواد الغذائية حتى لا يهلك الناس من خلال حالة الأوارى كما علمتنا التجارب الماضية .

ان العالم لا يستطيع ان يعتمد على المنتجين التقليديين للمواد الغذائية ، فهناك عدم توازن اساسي في انتاج المواد الغذائية ، والاجابة ليست في انتاج المزيد من المواد الغذائية ، في البلاد الغنية ، وشحنها الى اماكن نائية ، ولكن يجب ان نعطي الأولوية العظمى لزيادة الانتاج القومي في البلاد النامية وفي كثير من الاقاليم ، هناك موارد لم تستثمر بعد ، في الاراضي والمياه ، ويجب ان تستثمر لزيادة الانتاج في المواد الغذائية ، ومن الضروري ان يخرج مؤتمر الغذاء العالمي بترتيبات تحوّل التكنولوجيا الزراعية الى البلاد النامية ويزيد من مدخلات الانتاج الزراعي التي تحتاجها مثل الأموال والطاقة والاسمدة والمخصبات الزراعية والبذور والمواد الكيماوية ، والمعدات .

ان معظم خبرة نيوزيلندا الخاصة هي في ميادين الزراعة المتنوعة ، وقد خططنا برنامجا عن مساعدات التنمية والتعاون الفني وفق برامج تجعلها في متناول اولئك الذين يحتاجونها ، وخلال العام الماضي ، فان اكثر من ٣٠٪ من المساعدة الشئانية تضمنت نقل التكنولوجيا الزراعية والمواد الزراعية والمعدات والتدريب الى الآخرين ، ونحن نبذل جهودا كبيرة لضمان ان تكون هذه المساعدة عملية ومفيدة ، وأصدقائنا في جنوب المحيط الهادى قالوا لنا انه خلال العام الماضي ان جبرهم كانت موضع دراسة جدوى مكثفة ومركزة وأعمال مسح كبيرة من جانب الخبراء دوليين ، وقد تمت دراسات عديدة اكثر مما يحتسبون ، وما يحتاجونه الآن هو العمل ، ان نحن ايضا في حاجة الى عمل ، ونحن لا نقبل من قيمة البحوث ، فان نجاح زراعتنا يعتمد كثيرا على البحوث ، ولكنني اعتقد اننا اذا اردنا زيادة الانتاج كما ينبغي ، فيجب ان يتم ذلك عن طريق اناس على استعداد لتلويث ايديهم بتراب الحقل وطينه ، وليس عن طريق اولئك الذين يقومون بتلميع الكراسي التي يجلسون عليها في اماكن بعيدة عن الحقول . ونحن من جانبنا نحاول ان نجذب

الآخرين المعاناة ، ممن يجلسون على الكراسي متظاهرين بأنهم خبراء . ونحن نأمل أن يتلقى الدارسون من الدول الأخرى الذين ندرهم في نيوزيلندا هذه الرسالة بأن الدول انما تنمو بالعمل الجاد والجهد فقط . وأن العمال يستحقون نفس الاحترام الذي نعطيه لمن يلبسون الياقات البيضاء المنشأة .

ان نيوزيلندا باعتبارها مصدرا رئيسيا للمواد الزراعية ، فانها تشارك اهتمام البلاد النامية ودون النامية لتنظيم تسويق المواد الغذائية وتوزيعها ، ونحن نعمل باستمرار من اجل القضاء على الحواجز امام التجارة ، ومن اجل انشاء اسواق ثابتة ، واسعار عادلة ، وبديهي في هذا المجال اننا نعمل لصالحنا ، ولكننا نعتقد اننا نعمل ايضا لصالح الآخرين .

ان مؤتمر الغذاء العالمي ، يجب ان يكون مرشدا بنا للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي تجرى حاليا ، ونأمل ان تعطي الحافز الذي سوف يبعد احجار العثرة من طريق تقدم المفاوضات . وفي هذا المجال فان المفاوضات في تجارة المواد الزراعية ، عادة ما تكون صعبة ومطلة ومعقدة نتيجة للسياسات القومية ولكننا نحن في حاجة الى انتاج المواد الغذائية بكميات أكبر ، هذا اذا اردنا ان نطعم العدد المتزايد من السكان ، وان نحرز تقدما هائلا في هذا الميدان .

لقد تحدثت عن اهتمامنا بشأن المعجز العالمي في المواد الغذائية وقلت اننا نريد ان نتيح للبلاد النامية مزايا التكنولوجيا والخبرة التي حصلنا عليها في اقتصادنا القائم على الزراعة ، ونحن مع زملائنا من سرى لانكا ، فقد وضعنا ترتيبات عاجلة لضمان ان البلاد التي في حاجة ملحة لمواد المخصبات الزراعية سوف تحصل عليها بالأسعار التي يقدرون عليها ، ونحن مقتنعون

ان التقدم الحقيقي والدائم يمكن ان تحققه البلاد النامية فقط عن طريق سياسات المعونة التي تنسق مع السياسات التجارية والمالية . .

ان الدورة الخاصة للجمعية العامة كانت حدثا تاريخيا وهي بطريقة ما كانت حدثا ثوريا ، وتبعاتها سوف تظهر خلال سنوات عديدة ، وأهم الثورات في رأينا تحدث في عقول الناس وليس في الشوارع ، فقد انهار الاستعمار في عقدين ، وذلك بسبب الايمان بأن ايامه قد انقضت ، ولكن كنتيجة للتراكمات خلال السنوات وللجهود في التعليم ، فلقد استيقظت بعض الضمائر النائمة لدى الاشخاص ، والبعض بدأ يشارك هذا الايمان والبعض أبطأ من الآخر في هذا الايمان ، واعتقد اننا الآن على حافة نقلة في اتجاهاتنا ، فنحن بدأنا نقبل ، ليس فقط بالأقوال وبالأفعال وبالقرارات ، ان جميع اعضاء هذا المجتمع العالمي ، الذي نعيش فيه ، له حصة عادلة في الثروات وفي حياة كريمة ، وقد استطعنا ان نحقق كيانا في هذا الاتجاه ، ونحتاج الى كثير من المناقشات ، قبل الوصول الي اتفاق رئيسي ، ولكن قبل ذلك يجب ان نبقي على هذا الكيان الذي حققناه ، وان نركز نشاطات المجتمع الدولي على خطة عمل واقعية ، ونحن نود ان نقترح لهذه الجمعية الأولويات خلال السنوات القادمة ، وهناك اربع مجالات للأولوية : اى للمواد الغذائية وتسهيل التجارة والشحن النقدي والمساعدة في حالات الطوارئ ، ونحن نعتقد انه سيكون مفيدا لهذه الجمعية ان توجه الاجهزة التابعة للأمم المتحدة لكي تأخذ دورها في الانتظار عند وضع جداول اعمالها وبرامج عملها . والدورة الخاصة وضعت برنامجا خاصا لمساعدة البلاد التي تتأثر اقتصاديا وبلادى قد خصصت ١٠ مليون دولار لهذا البرنامج وسوف أحضر اجتماع ٢٧ سبتمبر لأعطي المزيد من التفاصيل في هذه المناسبة .

ورغم كل شيء ، فنحن نعتقد انه يجب انشاء اساس أرسخ في اطار المجتمع الدولي ، من اجل تقديم معونات عاجلة طارئة على مستوى كبير كلما دعت الحاجة ، ويجب ان تكون هذه الوسائل لتجنب

مخاطر الأزمة في الطاقة أو أي كوارث مماثلة ، ان ذلك سوف يغلق عالمنا رابعا يضم بلادا ليست لديها آمال كثيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحكومة بلادى توافق على ان البلاد النامية يجب ان تزيد من استثمارها في التجارة العالمية وأساسا عن طريق تحسين وسائل الوصول إلى أسواق البلاد المتقدمة ، ونحن نؤيد النضام العام للتقنيات ، ونحن في هذه الحالة نواجه النضام في نيوزيلندا بغية ادخال تحسينات عليه .

ان نيوزيلندا لا تلعب دورا رئيسيا في المؤسسات المالية العالمية، ولكننا أيدنا وسوف نواصل تأييد هذا المبدأ وهو ان البلاد النامية يجب ان تشارك مشاركة كاملة في المناقشات التي تؤدي الى القرارات الرئيسية بشأن نظام النقد العالمي .

وفيما يتعلق بنزع السلاح ، فاني أقول أنه في ضوء الخلفية من احتياجات الانسان ، والتي تحدث عنها الكثيرون صباح اليوم ، أعتقد أنه من السخف الذي يناوئ على مأساة ان نبيد الموارد لكي نحسن من وسائل التدمير، فلدينا ما يكفي من الأسلحة النووية لدمار هذه البشرية ، ان الكل يقول انه يريد ان يوقف سباق التسلح ، وان يستغنى عن الموارد النادرة من أجل أهداف بناءة للمساعدة ، وتحقيق رفاهية للبشر ، وفي كل عام نجد هذه المنامة تتعهد أنها سوف تكسب الموارد الانسانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكل عام ، تتعهد بالعمل على نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي ، ولكن في كل عام ، فان هذه التعهدات يتم تجاهلها ونحن الآن نلاحظ بامتعاض أن بعض الدول المتوسطة القوة وحتى الدول الصغيرة القوة تحاول أن تحذو حذو القوى النووية الكبيرة ، وفي هذا مثل سى ٤ . ومنذ الدورة الأخيرة التي اجتمعت في دورة عادية نجد أن معدل الاسلحة النووية قد تزايد ، والقوتان النوويتان الأعظم قالتا أنه يجب أن يفضى عقد قبل أن تتمكننا من تخليص نفسيهما من هذه الشبكة المخيفة لسباق التسلح وفي الوقت نفسه فان المجتمع الدولي اذا لم يعمل بقوة لمنع ذلك ، فسوف ينضم أعضاء بورد للنادي النووي ، وقد أعلننا مثلاً للدول الكبرى ولا أشعر بالارتياح الاطلاقاً وأنا ألقن هذه الدروس للآخرين ، ولكن علينا أن نقول أننا نرفض كلية الفكرة القائلة أن امتلاك الأسلحة المدمرة يمكن أن يحسن من موقف دولة وتحقيق أمنها ، بل على العكس من ذلك ، فكلما ازداد عدد الدول التي تمتلك مثل هذه القدرات التدميرية كلما سادت العلاقات غير المستقرة بين الدول ، وكلما ازداد الخطر على السلم العالمي ، ونحن نشعر بقلق عميق لأن الاحداث الاخيرة يمكن ان تغرب اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية .

وقد يلاحظ البعض أن هناك قه ورا في هذه الاتفاقية ، ولكن بالرغم من هذا القصور ، فإنها تشكل طريقا للعودة الى صوت العقل ، ولعدة سنوات ، فإن أم جنوب الباسفيكي كانت قريبا ماكن اختبار الاسلحة النووية ، والا طرف المعنية قد تقول ان هذه التجارب النووية غير ضارة ، ولكن أولئك الذين كانوا قريبين من هذه التجارب يدركون الاخطار التي تنطوي عليها التجارب النووية على البيئة الانسانية ، ونحن نعلم جميعا ان هذه التجارب تغلق القلق والخوف بين الناس في كل مكان ، ونحن نحث هذه الجمعية مرة أخرى لكل تؤكد بوضوح ودون تردد أن التجارب على هذه الاسلحة يجب أن ينتهي ، وهذه الجمعية يجب أن تعمل على أن تسود مبادئ اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية .

السيد الرئيس ، نحن نعتقد أن هذه الجمعية يجب أن تشجع المقترحات البنائة للبلاد في كل مكان لزيادة الأمن والاستقرار الاقليمي ، وفي السنوات الاخيرة ، فإن هذا السعي من اجل الأمن العالمي ، قد أعطى دفعة جديدة عن طريق المبادرات الاقليمية ، ونيوزيلندا سوف توالى الاهتمام بهذا الاتجاه ونحن نحث الدول الاخرى لكي تتعاون بثقة كاملة لتشجيع هذه المبادرات في البلاد الصغيرة .

وفيما يتعلق بقانون البحار فان هذا الموضوع يحتل مكانا دقيقا بين القضايا التي يجب على المجتمع الدولي ان يركز عليه اهتمامه خلال السنة القادمة في عالم نجد فيه ان السكان والموارد تضغط بعضها على بعض ، فانه من الأهمية بمكان ان نتفق على استخدام عادل لموارد المحيطات . وان مؤتمر الامم المتحدة الخاص بقانون البحار الذي عقد في كاراكاس في هذا العام كان هاما بصفة خاصة بالنسبة لبلاد جنوب الباسفيكي ، وأعطى هذا المؤتمر لنيوزيلندا وجزيراتها فرصا ايجابية للتأكيد على اعتماد الجزر الصغيرة على البحار ، دول تتكون من جزر مثل تلك الموجودة في جنوب المحيط الهادى .

ولديها موارد معدنية وزراعية بسيطة ، وتنمية مواردها البحرية قد يساعدها كثيرا ، وكان موضع تشجيع نيوزيلندا انه تم الاعتراف بهذه الاحتياجات في كاركاس وأمامنا عمل كثير لكي ننجزه ، ونحن الآن قربنا من اتفاقية جديدة ضرورية بشأن الحدود الاقليمية البحرية لمسافة ١٢ ميل و ٢٠٠ كم منطقة اقتصادية .

ونيوزيلندا باعتبارها دولة ساحلية ، تدرك المصالح العادلة للآخرين ومصالح الدول التي لا يوجد منفذ لها على البحر ، ونحن ندرك المصالح العادلة لكل البلاد وخاصة البلاد النامية ، للمحافظة على تراثها البشري ، وموارد قاع البحار ، ونحن نأمل أن تشارك البلاد الى الدورة القادمة للمؤتمر في عام ١٩٧٥ ، باعتبارها المرحلة التي يجب أن تقدم فيها التنازلات ، فانا عالجنا هذه القضية بهذه الروح ، فاننا نعتقد أن هذه الدورة سوف تؤدي بسرعة الى اتفاقية نهائية .

والآن أتحدث عن جنوب الهادي ونيويه ، فقيما يتعلق بجزر جنوب المحيط الهادي ، فيمكننا أن نلاحظ أن الاستفتاء الخاص بثلاثة سبتمبر ، بشأن شعب نيويه والذي اختار أن يتمتع بالحكم الذاتي مع الارتباط الحر مع نيوزيلندا ، وفي ١٩ أكتوبر في نيوزيلندا ، ونيويه سوف تنتهي علاقة الادارة بينهما ووضع البلد الذي سوف يتمتع بالحكم الذاتي وسوف ندخل في مرحلة جديدة من المشاركة على أساس المساواة ، وكدولة تتمتع بالحكم الذاتي ، فان نيويه سوف تأخذ مكانها كعضو كامل في مجموعة بلاد جنوب الهادي بما في ذلك بادوا ونيوغيينيا ، ودستور نيويه يتضمن تأكيدات حكومة بلدي ، على أن نيوزيلندا سوف تواصل مساعدتها الاقتصادية لها كما كانت تفعل من قبل ، وخلال عطية تقرير المصير ، فانه كان مفيدا لشعب نيويه وكذلك لشعب نيوزيلندا ، ان اشتركت الأمم المتحدة معنا في هذه العطية ،

ان نيوزيلندا كانت تدرك أكثر من أى وقت أهمية أفريقيا على مسرح الأحداث الدولية ، ونحن نرى أن مبعث الحاجة فقط ليس فقط بالنسبة لافريقيا ولكن بالنسبة للممالج العريضة للمجتمع الدولى لى نسمى الى ايجاد حلول دائمة وسلمية لمشكلات هذه القارة ، ومفهوم أن الموقف فى الجزء الجنوبى من القارة هو مصدر قلق دائم لهذه الجمعية ، ونيوزيلندا تتقف الى جانب المجتمع الدولى بحزم ، فى رفض سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، وان رئيس وزراء بلادى رحب بالفرصة الاخيرة التى اتىحت لى يؤكد لرئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن التفرقة العنصرية سعادة السفير أوغبو سفير نيجيريا أكد له بأن نيوزيلندا سوف تواصل موقفها بشأن

لن نسمح للفرق الرياضية لجنوب افريقيا بالدخول فى نيوزيلندا طالما تكن ذلك رياضة بعيدة عن التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ، ونيوزيلندا تواصل تقديم تأييدها العلى لضحايا التفرقة العنصرية وتسهم فى برنامج الامم المتحدة للتعليم والتدريب لجنوب افريقيا وسندوق الائتمان وكذلك صندوق الائتمان التابع للأمم المتحدة الخاص بناميبيا .

بالاضافة الى ذلك ، فان حكومتى قررت أن تسهم علاوة على ذلك بـ ٢٠٠ .٠٠٠ دولار على فترة سنتين فى برنامج مشترك مع هيئة اليونسيف ، علاوة على تقديم المساعدة الانسانية لحرركات التحرير لعشرات الآلاف من الاشخاص الذين شردوا فى جنوب روديسيا ، وفى ناميبيا وفى انغولا والذين يعيشون الآن فى زامبيا ، وهذه الاموال سوف تستخدم لتدبير المواد الطبية والاصال والمواد الغذائية العالية البروتين والمواد الزراعية والادوات الزراعية والوسائل التعليمية.

قبل أن اغتم كلفى اسمح لى أن اعبر عن سرور حكومة بلادى لقبول بنغلاديش وفرنندا وغينيا - بيساو فى عضوية الأمم المتحدة ونحن نرحب أيضا بهذا التحول التاريخى والذى يسمح لنا الآن لى نتطلع الى قبول دولتين افريقيتين قريبا فى صفوف الامم المتحدة ألا وهما موزمبيق وانغولا وان قبولهما فى الامم المتحدة وحصولهما على الاستقلال سوف يشكل خطوة رئيسية فى عملية تصفية الاستعمار كما انه يشكل خطوة رئيسية أخرى نحو تحرير افريقيا ، وسوف يقربنا ذلك من التحقيق الكامل لمبدأ العالمية واللى تعلق عليه حكومة بلادى أهمية كبيرة .

لقد قلت ان الاهتمام الأول لهذه المناظرة اليوم هو الناس والغذاء والطاقة والمساواة الطبيعية والبيئة والحاجة الى نظام اقتصادى جديد ، هذه موضوعات ذات أهمية عالمية وكل أمة عليها واجب لى تلعب دورها للمساعدة فى حل هذه المشكلات ، ونيوزيلندا تحتقد أن جميع الأمم تستطيع أن تحقق ذلك بأفضل طريقة فى اطار الاسرة الكبيرة أسرة الامم المتحدة وهى تقبل الالتزامات وكذلك المزايا التى تتمتع بها نتيجة لعضويتها فى هذه المناظرة .

السيد جينش : (مندوب ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالألمانية)

اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بأن أهنيكم بحرارة لانتخابكم لهذا المنصب السامي الذي يتطلب مسؤولية كبيرة ، وان انتخابكم بالا جماع لهو دليل على الثقة التي وضعت فيكم شخصياً والثقة التي وضعت في بلادكم لكي نحقق النجاح لهذه الدورة الهامة بصفة خاصة . أود أن أخيف إلى هذه التهنئة للرئيس أن أخيف شكرنا الغالي لسلفكم سيادة سفير بينيتس ، والذي أسعدنا أن نبدأ تعاوننا مع الأمم المتحدة تحت رئاسته الحكيمة والتي تنطوي على الخبرة .

وأود أيضا أن أرحب بحرارة بالأعضاء الجدد الثلاثة : غرينادا وبنغلاديش وفينيا - بيساو ونحن نتطلع إلى التعاون تعاوننا وثيقا بثقة مع هذه البلاد في إطار منظماتنا .

أرحاب السعادة . . سيداتي . . سادتي

ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تعقد في وقت نلص فيسه تطورات وأحداث عالمية يمكن أن تعتبر تحديات للعقل السياسي ، ونحن نشارك القلق العميق الذي ساد تقرير الامين العام ، فبالرغم من الجهود المكثفة لتحقيق تخفيف التوتر فان عديد المنازعات التي تتضمن استخدام القوة ، لم تتناقص ، وان شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية قد دمرت في كثير من الأماكن ، فقد حدث عجز في المواد الخام وصراع حول الاسعار والتضخم والتقلبات في الأسعار والتقلبات النقدية ، وهذا يدفعنا جميعا نحو أزمة ، والموقف الاقتصادي في بعض أجزاء العالم يستمر في التدهور بسرعة والجوع مازال ينتشر وهناك الشعوب التي تنكسر حقوقها الأساسية والشفرة بين ما يعلن عن هذه الأزمة بين تحقيق آمال الانسان مازالت كبيرة ، وكثير من الناس تعتقد أن هذه المشكلات يمكن أن تحل عن طريق الاتفاق المتبادل . وهذا الشعور يولد اليأس وهذا الموقف الذي لا يشمر فيه الناس بالأمان قد يئردى إلى العنف ، بما يصاحب ذلك من اراقة الدماء .

ولكن اهتمامنا الرئيسي يجب أن يكون منع أى انفجار جديد أو تمزق فى التضامن العالمى وأن نعطل عطية التفكك .

ان جمهورية ألمانيا الاتحادية قد مرت ببعض التجارب التى تميزها عن بعض بلاد أخرى ممثلة هنا ، وهى تحدد طبيعة مشاركتنا فى عمل هذه المنظمة العالمية الهامة منلئة الأمم المتحدة . وبعد ان نكم ياسيدى الرئيس سوف أذكر بعض التجارب والخبرات حتى أوضح أن ما نحتاجه اليوم لا يقل بل يزيد عن التضامن العالمى .

إن جمهورية ألمانيا الاتحادية بدأت حياتها من الفرقة ، لذلك فنحن ندرك أكثر من الآخريين هذه الحقائق وهى أن الدول مهما كانت حاجتها للبقاء ماهى الا كائنات غير كاملة . ومواطنونا لا يميلون الى تفكير قوى ضيق ، وهم يعتبرون حكوماتهم والمؤسسات السياسية مصدر الحكمة ، وهذه المؤسسات وحدها تستطيع أن تعالج المشكلات الكبيرة التى ينطوى عليها السعى نحو السلام والحرية والكرامة الانسانية والرفاهية لذلك فنحن ننادى الى الاتجاهات الجديدة لتحسين أحوال بعض الدول على حساب جيرانهم على أساس أن هذا مما يوعدى الى ضعف الجميع ، ان جمهورية ألمانيا الاتحادية لذلك تضع سياستها على أهداف الوحدة الأوروبية ونحن مقتنعون بأنه عن طريق أوروبا موحدة نستطيع أن نحل بفاعلية المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة اليوم والتى تواجه مجتمعنا ، والمجتمع الأوروبى يريد أيضا أن يشارك المسئولية فى حل المشكلات البعيدة عن حدود هذا المجتمع ، فكلما ازدادت العلاقات بينهما كلما فرضت احترامها .

وان الزملاء الفرنسيين فكروا في حصول مجتمع الاقتصاد الأوروبي على وضع موقف الأمم المتحدة وهذا يدل على اصرار المجتمع الأوروبي على التعاون بفعالية في المجتمع العالمي .

والتجارب الاخرى التي مر بها الألمان هي أن القوة بدلا من حل المشكلات تجعل حل المشكلات صعبا ، وان أمكن تحقيق المصالحة مع الجيران في أوروبا الغربية وخاصة مع الفرنسيين ، فان حكومة ألمانيا الاتحادية تحت رئاسة برانت وسلفه الآن والترشيل ، قد أبرمت اتفاقيات تندد بالقوة مع البلاد التي انفصلنا عنها في الماضي نتيجة استخدام القوة . وأستطيع أن أقول أيضا نيابة عن القوة السياسية المسؤولة أن هذا هو ما ستحترمه مستقبلا ألمانيا الاتحادية وهو نبذ استخدام القوة ، وهذا في رأينا يتضمن حق البلاد المقسمة لاعادة توحيد نفسها اذا كان ذلك ينبع من قرارها الحر ، ولكن اذا كان ذلك ينبع من العلاقات الخارجية فسوف تكون مصدر للبيؤس والمآسي .

وهذه التجارب غير الكاملة بالنسبة لدولنا وسخافة استخدام القوة أدى بجمهورية ألمانيا الاتحادية ، الى أن تسلك الطريق الضروري الذي تسلكه هذه المنظمة العالمية . فعن طريق نظام يقوم على هيكل سليم تستطيع الشعوب أن تعيش في سلام مع بعضها وبثقة متبادلة ، ونيابة عن بلدي ، فأنني أتحدث عن التعاون ، تعاون جميع البشر وأهم أنماطه هو منظمة الأمم المتحدة وهي صورة من صور التعاون العالمي ، وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى النجاح في النهاية فالسلام والحرية والكرامة الانسانية والرفاهية والعلاقات العالمية هي عناصر لا يمكن التفرقة بينها .

والآن أكثر من أى وقت مضى فان الارادة السياسية للتعاون هي التي يعول عليها
والمؤسسات العالمية لاتستطيع أن تكون أقوى من الارادة السياسية وليس هذا مجرد الرغبة فسي

أن نلعب دورا بناه ، لابرار الاتفاقيات العالمية ولكن يجب أن نكون مستعدين لاحترام هذه الاتفاقيات .

وهذه ضرورة لوضع صورة جديدة للعلاقات الدولية ، تلك الصورة التي شككت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ،

وانني مقتنع تماما أن المواطنين الأفراد في بلادنا يجب أن تكون لديهم الرغبة بطريقة حاولت أن أصفها أو أن أسميها التضامن العالمي ، وأن المشكلات التي كانت موضع دراسة في مؤتمرات الأمم المتحدة خلال الشهور الماضية والتي سوف تكون موضع بحث مؤتمرات أخرى خلال الشهور القادمة بشأن السلع ومشكلات التنمية والاتجاهات السكانية ، واستخدام أعالي البحار ومشكلات الغذاء العالمي هي أمور تهتم الأفراد جميعا ، ويجب أن يكون هناك شعور بالمسؤولية المشتركة بين الحكومات والرغبة في القيام بدور بناء لحل هذه المشكلات وهذا يتوقف الى حد بعيد على تفهم الشعوب لهذه المشكلات .

ان التعامل الدولي بأشكاله المختلفة قد خلق اطارا أمكن خلاله تحقيق تحولات هائلة في العالم خلال العقدين الماضيين ، وأذكر تحولين منهما : فمثلا عملية تحرير الأمم التي كانت مستعمرة ، أدت الى أن تمثل الآن في هذه الجمعية فالأعضاء الواحد والخمسين الرسميين في الأمم المتحدة أصبحوا الآن ١٣٨ عضوا كذلك تطوير وخلق سياسة الحفاظ على السلام في اطار الأمم المتحدة قد ساعد كثيرا على منع انتشار المنازعات المحلية والاقليمية .

وهناك شكوك اليوم حول نفس القواعد الدولية والمنظمة التي جعلت هذه التطورات ممكنة وبالنيابة كهن حكومة ألمانيا الاتحادية أود أن أقرر الآتي

نحن نريد أن ندعم الأمم المتحدة ونزيد من امكانيات عملها ، ومهما كانت نواحي القصور ، فلا يوجد بديل للأمم المتحدة ، وأولئك الذين يفكرون في التطور السلمي للبشرية يجب أن يؤيدوها ، وان مهام التجمعات الاقليمية المختلفة تكمل المهام العالمية للأمم المتحدة وبالنسبة لنا فان موقف الأمم المتحدة لا يقلل من شأنه اطلاقاً أن بعض أعضاء التحالفات الدفاعية تبحث عن أنواع أخرى من الاتحاد وهذا التنوع في التجمعات العالمية يتفق مع تنوع العلاقات الدولية ، وهذا نمط مفيد طالما أننا نحترم جميعا المبادئ التي اتفقنا عليها وان بلادى سوف تلتزم بهذه المبادئ والمنظمات هي من خلق الانسان وهي لذلك تنطوى على بعض نواحي القصور ، وبالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لا يوجد أى سبب للتشكيك في أسس النظام العالمي الحالي ، فبدلاً من ذلك علينا أن نطور مؤسساته ونكيفها بما يتفق مع الاحتياجات الجديدة ، فلنشارك في دراسة جميع النواحي الخاصة بنظام الأمم المتحدة ، ولنفكر كيف يمكن تحقيق المبادئ التي بنيت عليها وبذلك نستطيع أن نحل المشكلات ، ان حكومة ألمانيا الاتحادية سوف تساعد مثل هذه الدراسة بنفس الروح التي تعمل فيها في منظمات أخرى مثل (جات) الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفه وصندوق النقد الدولي ، وذلك من أجل تحقيق اصلاح عضوى للنظام الدولي .

وعلىنا أن نبحث اشكال التعاون العالمي وقد عملنا بطريقة وثيقة لكي نرى ما اذا كانت ملاءمة لازالة أسباب الازمات التي اجتماحت العالم الماضي . وفي نطاق الأمم المتحدة فان حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية تلقي نفس الأولوية التي يلقاها الحفاظ على السلام ، فهي جزء من كل لا يتجزأ ، ونحن نعرف أن النظام الدولي الذى يقوم على مبادئ المساواة ، والمشاركة في العلاقات الدولية سوف يساعد في حد ذاته على المحافظة على السلام .

وهناك الذين مازالوا يشككون في الحاجة الى عمل سريع سوف يجدون عيونهم مفتوحة على التجارب في الشهور الاثنى عشر الماضية ، فان أسعار كثير من السلع الأساسية قد ارتفعت الى أبعاد لم نشهدها من قبل ، والأزمة في الطاقة والعجز في ميزان المدفوعات يثير القلق ، وقد زاد ذلك من النيران التي تأججت بسببها أزمة التضخم . وفي كثير من البلاد هناك شعور متزايد بالقلق في مواجهة اتجاه اقتصادى غير حكيم وتبعة ذلك تؤثر على الجميع والصعوبات تواجه البلاد الصناعية بدرجة خطيرة ولكنها لا تقارن بتلك الصعوبات التي تواجه البلاد الأقل حظا من النمو والتي تفتقر الى المواد الطبيعية والتي يتهدد وجودها ، نحن علينا أن نشد الأحزمة على البطون ولكن بالنسبة لهم فهذا يهدد حياتهم بل وجودهم .

فهذا تعدد لا يفرق بين جميع النام ويؤثر على جميع الأمم غنيها وفقيرا ، المتقدمة منها والنامية ، ولن أركز على هذه النقطة وأن الصراع بين المصالح بين البلاد المنتجة للمواد الأولية والمواد الصناعية يهدد بدرجة أولى بلاد العالم الثالث ، وهذا مما يؤدي الى مشاكل جديدة حيث أن بلادا كثيرة سوف تحاول أن تحمي نفسها دون مراعاة الدول الأخرى ، فلنقف ضد هذه الاغراءات وأن التجارب البشعة في الماضي قد علمتنا أن الاتجاه الى العزلة الاقتصادية لا يقضي على الصعوبات على العكس من ذلك فان العلاقات الاقتصادية ، القائمة على الأناية سوف تكون اجراءات تؤدي الى نتيجة عكسية وبالتالي فان هذه الجهود تؤدي الى الفوضى والتوتر بين الشعوب وبين الدول وما نحتاجه هو العكس على ذلك تماما ، فنحن نريد القضاء على الاختلافات بين الدول وخاصة الثغرة بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة صناعيا ونحن نريد أن نعد من هذه المنازعات ونتجنب اعتماد البعض على الآخرين ، ولتحقيق هذا الهدف علينا أن نطور الاقتصاد والمباني الاجتماعية على مستوى العالم كله ، كما يجب أن ترفع الانتاجية ونشجع النمو المحسوس دون أن نهمل واجبنا نحو حماية البيئة . . هذا الواجب الذي لم يفقد أهميته منذ مؤتمر استوكهولم وحينما تسعى الدول المنتجة للمواد الأولية الى الحصول على الأسعار عالية للمواد الخام فيجب أن تضمن أنه لن يكون هنالك تذبذب حاد في أسعار السلع الاستهلاكية وفي الوقت نفسه يجب أن نضمن تدبير توفر هذه السلع على المدى الطويل ولصالح الجميع يجب أن نضمن مصادر الطاقة سوف تستخدم لصالح الاقتصاد العالمي ويجب أن تستخدم الأموال في المواطن التي توجد فيها حاجة ملحة كلها .

ونحن على استعداد الايراد الاول لخلق العمود الفقري وعلى الصعيد العالمي بما يـ... وما يبعد أي تهديد لنظام النقد الدولي .

و جمهورية ألمانيا الاتحادية تشا في الي حازوب خال الح خوج الي عالنام وفي ا لى ما زلفا الخذا العالمى ، وفي اطار المجتمع الأوروبى نحن نسا هم بنسبة كبيرة في تدبير المخصبات الزراعيـــــ والأسمدة ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجيتها قد أكدا بحق أهمية هذه المشكلة أمام هذه الجمعية .

وأساعدا لساعدا الارتمرة شكك كمشكلة كقولة ألمانيا الاتحادية وشون نبلند لى هيرود الماصلة لمواصلة جهدها لزيادة مساعدتها وفي السنوات القادمة تعترم زيادة مساعداتها بنسبة مئويـــــ كبيرة وقد قررنا ذلك بالنسبة لعام ١٩٧٥ وأن المساعدة المتعددة الأطراف سوف تحتل مكانا هاما في برامج مساعدتنا .

ورونحن نبلند لى هيرودا لزيادة وتكثيف التلا نبل فى ميدان المعلوم والتكنولوجيا لى لان يعطج البلاد يجب أن يكون فى متناولها الموارد العلمية والتكنولوجية فى هذا العالم حتى تتمكن من حل مشكلاتها بنفسها . وهذا أيضا هو أحد أهداف مشروعاتنا فى ميدان المساعدة التعليمية ونحن نرحب بفكرة مؤتمر تابع للأمم المتحدة بشأن العلوم والتكنولوجيا وسوف نبلد قصارى جهدها لتشجيع هذا المشروع ،

وا وان احد الشظام الململمنى تشبكت الترابط فى قالاقتصاد العالمى وعروض بحث لنا لى سلية العالم الاقتصادى العالمى ، واقتصاديات البلاد تستطيع أن تعمل على أساس الاستقرار القومى والبلاد التى يوجد فيها نظام اقتصادى يمكن أن تقدم مساعدة اقتصادية فعالة للبلاد النامية وتستطيع أن تساعد على المدى الطويل فى حل مشكلات الآخرين . والبلاد المتقدمة صناعية والتى هز اقتصادها التضخم يمكن أن تفقد فعاليتها فى هذا المجال .

لذلك فإن نتائج سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية القائمة على الاستقرار الداخلي هي في صالح الآخرين أيضا .

ونحن ندعو الألمان لحل مشاكلهم الخاصة بالحدود الخارجية والاجتماعية يمان لأن تحقيق اقتصادي ينظر فتنفس الاحتياجات السياسية وأهمها الجهود الشاملة لضمان السلام . وهذه المهمة هي الرسالة الأولى للأمم المتحدة ونستطيع أن نلاحظ بارتياح أنه في أجزاء عديدة من العالم تبذل جهود كبيرة للقضاء على المنازعات والتوترات وأن تشجيع ودعم هذه الجهود أمر هام .

وإننا اتحدث عن السلام والأمن وهو الموضوع اللبدي يهي اليوم هنالك هنا لان اماننا يوثق على أوروبا ، هنالك الشرق الأوسط وقبرص وأن عقد اتفاقيات لفصل القوات في الشرق الأوسط قد أشاعت آمالا جديدة نحو تحقيق تسوية شاملة وسلمية لنزاع الشرق الأوسط .

وإن مثل هذه الخطوات الأولية يجب أن تتبعها خطوات أخرى من أجل إقامة سلام عادل ودائم بما يكفل بقاء جميع الدول والشعوب في هذه المنطقة آخذين في الاعتبار الحقوق المشروعة لشعب فلسطين وأن التقدم الذي أحرز حتى الآن يدل على أن حل هذه المشاكل يمكن أن يتم عن طريق الوسائل السلمية فقط .

وإن السلام في الشرق الأوسط سوف لا يخلق قوى كبيرة يمان ان تشارك في نوايا العازلة تصير وتنمية كل منطقة شرق البحر الأبيض وجنوب البحر الأبيض وجمهورية ألمانيا الاتحادية ورفقائها الأوروبيين لن تتعاضد في التعاون في هذا المجال وسوف تعمل على بدء حوار أوروبي عربي .

وان حكومة ألمانيا الاتحادية تأسف بشدة للأحداث الأخيرة التي وقعت في قبرص بما ترتب على ذلك من تبعات خطيرة للبلد والشعب ونحن نأمل من أولئك المعنيين بهذه المنازعة أن ينجحوا قريبا في إيجاد تسوية عن طريق المفاوضات بما يحقق الاستقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي قبرص وان يعود لهذه البلاد السلام الداخلي والخارجي .

والأم المتحدة استخدمت في الشرق الأوسط وفي قبرص شتى السبل المتاحة لها للمساعدة في تحقيق وقف إطلاق النار وجعل المفاوضات ممكنة وفي هذا المقام أود أن أركز على العمل القيم الذي قام به السيد كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة والذي نعبر له عن تقديرونا وامتناننا .

كذلك نشكر جهود أفراد قوات الطوارئ الدولية لا خلاصهم في خدمة الأمم المتحدة ونحي أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل هذا الهدف .

وان جمهورية ألمانيا الاتحادية تدرك أهمية مهام قوى المحافظة على السلام التابعة للأمم المتحدة ونحن اذا نجحنا في الاتفاق على خطوات رئيسية لعمليات المحافظة على السلام . يجب ان نزيد من جهودنا لتحقيق مثل هذه الاتفاقيات .

ماهي المساهمات المحددة التي يمكن ان نسهم بها نحو وضع سياسة نشيطة للسلام؟ ان السياسة الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية موجهة نحو تشجيع ودعم تخفيف التوتر، وتخفيف التوتر في حد ذاته لن يزيل الخلافات الحالية ولكن تخفيف التوتر هو وسيلة فعالة في الجهود التي تبذل للقضاء على المنازعات القديمة ومنع بذور منازعات جديدة ، وفي هذا المناخ فان تخفيف التوتر يمكن ان يؤدي الى نجاح الجهود المبذولة للحد من التسلح والحد من الاسلحة .

وان حكومة ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق بسياسة تخفيف التوتر تعاني من المشكلات الحادة

في المانيا نفسها وهي تقسيم بلدنا بما ترتب على ذلك من تبعات مؤلمة لشعبنا أود أن أكرر ما أوضحتته جمهورية المانيا الاتحادية من هذا المنبر من عام مضى ، فنحن لا نستطيع أن نقبل ولن نقبل الفرقة على انها مفروضة على الأمة الالمانية ، وحكومة المانيا الاتحادية تلتزم بسياستها التي تقوم على العمل على اقرار السلام في أوروبا وعن طريقها يستعيد شعب المانيا وحدته وحقه في تقرير مصيره .

وهذا لا يمنعنا بأي حال من أن نبذل كل جهودنا في التعاون في الظروف المتاحة حاليا ، وسياستنا هذه قد مهدت الطريق أمام وضع سياسة بناءة مع الدولة الأخرى الالمانية جمهورية المانيا الديمقراطية ، فالتعاون بين الدول المقسمة ممكن في الأمم المتحدة ، فبالرغم من الخلاف السياسي والآراء السياسية وهذا لصالح الجميع وللأمم المتحدة أيضا .

وان تخفيف التوتر في أوروبا يجب أن يبدأ من حيث تتصادم الخلافات أي في برلين . . وان الاتفاقية الرباعية بتاريخ ٣ أيلول / سبتمبر عام ١٩٧١ فتحت الطريق لذلك ، ان من بين المعايير التي يقاس عليها تفاقم التوتر هي الطريقة التي تنفذ بها هذه الاتفاقيات ، ومستقبل الأمن في برلين هو أمر لاغنى عنه لتحقيق تخفيف التوتر في أوروبا وسوف يكون عنصرا هاما في سياستنا .

وجمهورية المانيا الاتحادية تريد أن ترى سياسة تخفيف التوتر مستمرة بطريقة فعالة وبهذه الروح فان جمهورية المانيا الاتحادية ، تتعاون بطريقة فعالة وبناءة في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في جنيف ومحادثات خفض ميزانيات التسليح في فيينا ، ونحن لا نسعى للحصول على مزايا لجانب واحد ، وسوف نسهل عملية التعايش السلمي بين الامم في هذه القارة المزدحمة الأوروبية ، ونأمل أن هذه المؤتمرات سوف تقرب بيننا في أوروبا ويجب ان ينتهي الوقت الذي نجد فيه أوروبا الشرقية تواجه أوروبا الغربية بالسلاح .

ولن نرضي بهذه الفكرة بأن يكون سباق التسلح هو الدايق الوحيد أمام القوى الكبرى ويجب ان نستخدم الموارد الاقتصادية لكي نضع حدا للجوع والبؤس في العالم ويجب ان نركز على المهمة الحالية الآن دون ان ننتظر حتى يظهر فائز في سباق التسلح .

ولهذا فاننا نشعر أنه الآن وأكثر من أى وقت مضى يجب ان نسعى الى وسائل فعالة لنزع السلاح والسيطرة عليه . وجمهورية المانيا الاتحادية كما كانت من قبل عازمة على المساهمة بطريقة نشيطة في هذا المجال لنزع السلاح والحد من التسلح وان هذا هو جزء لا يتجزأ من سياستنا ونحن على استعداد لكي نتحمل مسؤوليتنا الاضافية في مؤتمر نزع السلاح ونحن على ثقة اننا ستتاح لنا الفرصة لكي نفعل ذلك في المستقبل القريب .

وفي هذا المجال أود أن أركز على الأهمية الكبيرة التي نعلقها على سياسة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وجمهورية المانيا الاتحادية تعتمزم المشاركة في المؤتمر الذي سوف يراجع اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في عام ١٩٧٥ ، ونأمل أن يوفر ذلك فرصة أخرى لمعارضة أى شيء قد يمس سياسة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وفي هذه الدورة للجمعية العامة للأمم فان جمهورية المانيا الاتحادية تركز اهتمامها الخاص على هذه المجموعات من المشكلات التي تحتاج الى تعاون دولي ألا وهي دعم النظام العالمي ومؤسساته ، ثانيا - تحسين العلاقات الاقتصادية العالمية بروح من المشاركة والتضامن ثالثا - المساهمات المحددة نحو تخفيف التوتر ونزع السلاح بغية اقامة سلام دائم . وهي تفعل ذلك مع ادراكها واحترامها لأمانى ورغبات وآمال وتطلعات شعوب الأمة الالمانية وجميع الأمم الأخرى وجميع معاوماتنا تهدف في النهاية الى تشجيع رفاهية كل فرد .

وهذه الفكرة تؤدي بنا الى ناحية المركزية لعمل الأمم المتحدة والتي يجب أن تركز هذه الدورة اهتمامها عليها واعني بذلك مسألة حقوق الفرد وحماية الفرد في المجتمع وأود أن احذر من الوهم الذي يقول انه يمكن أن نحبي العالم الخارجي ضد الحرب والدمار ، وما نحتاجه ليس فقط الاعتراف الرسمي بحقوق الانسان ولكن الاعتراف العملي بها وتنفيذها حتى نعمل على المحافظة على السلام بايمان .

هذه حقوق اساسية يجب ان تحترم ويجب ان تطبق في جميع أنحاء العالم وفي أوروبا وأعني بذلك في جميع أجزاء أوروبا ولا تقل أوروبا في ذلك عن أية قارة أخرى .

ونحن نتوقع ان بدأ العمل بالاتفاقيتين العالميتين الخاصتين بالحقوق العالمية والتي صدقت عليها جمهورية المانيا الاتحادية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ سوف تكون مصدرا لجهود جديدة .

ونود أن نساعد بقدر ما نستطيع على ان يعي الفرد من المعاملة التعسفية من جانب الدولة ومن الحاجة ومن التفرقة العنصرية على أساس عنصري أو ديني أو سياسي أو غيره .

ونحن نرحب بقرار لجنة حقوق الانسان والاجهزة التابعة لها لاعداد دراسات حول موضوع تقرير المصير . وحق تقرير المصير هو مبدأ يجب أن يطبق ليس فقط في مجال تصفية الاستعمار أو في قارة واحدة ولكن في جميع أنحاء العالم . وتقرير المصير وحقوق الانسان هي قضايانا الأساسية مركزية موضع خال في جنوب أفريقيا ومشكلات تصفية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية في هذا الاقليم سوف تكون موضع اهتمام هذه الدورة للجمعية العامة .

ولن نترك أى شك حول مواقفنا فنحن نطالب بتصفية ما تبقى من الاستعمار ، ونحن ندين جميع أنواع التمييز العنصرى ، ونحن نلاحظ بارتياح التغييرات الأساسية التي وقعت منذ الدورة الأخيرة وحتى الآن ، ونحن نرغب بقرار البرتغال التاريخي بوضع الاستقلال لغينيا بيساو ، وفتح الطريق أمام استقلال موزمبيق وأنجولا .

ونحن نرى في ذلك تأكيدا وتشجيعا بأن الحكمة يمكن أن تحل مشكلات كثيرة ، كما وان ضمان حقوق الانسان الفردية وعطو جميع أنواع التفرقة العنصرية أينما كانت ، وتحقيق حق تقرير المصير للأمم ، هي مهام يريد شعب بلدى أن يشارك في تحقيقها باخلاص وفاعلية ، ولقد وضع الفيلسوف الألماني ايمانويل كانت في مقاله عن السلام العالمي والذي نحتفل هذا العام بعيد ميلاده المائتان والخمسين مبادئ التعاون الدولي ، وهي المبادئ التي أصبحت الآن موضع متابعة من الأمم المتحدة في الاعلانات والقرارات العالمية وهذا أمر طيب ، ولكن نحن في حاجة لكي نفعل المزيد ، انن سيكون من مهمة الدورة الحالية أن تعطى دفعات عطية لعملنا مستقبلا حتى نستطيع عن طريق الاجراءات المحددة أن نقرب من تحقيق أهداف الأمم المتحدة . وفي ختام أعمال هذه الدورة للجمعية العامة سوف يعكم علينا من واقع التقدم الذي نحززه في هذا الطريق وشكرا .

السيد / سواريز: (البرتغال) (منقول عن افرنسية)

السيد الرئيس . ، انني اليوم أتحدث لأول مرة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أشعر بارتياح مزدوج ليس فقط لانه يسرني أن أمثل ببرتغال جديدة لا علاقة له اطلاقا بالبرتغال الذي كان تندد به الأمم المتحدة ، بل يشرفني أيضا أن أتحدث الى الجمعية العامة التي تتولون أنتم رئاستها .

ان هذا البرتغال الجديد لم يعد هو الدولة المناهضة للأمم المتحدة التي ترفض باستمرار أن تقوم بالواجبات التي تقع على عاتقها ، ولكنه بلد مستعد اليوم لكي يشارك مشاركة تامة في الحياة الدولية ، وان يطبق قرارات وتوصيات الأمم المتحدة ، كما اننا مصممون على أن يعود بكل حسن نية الى معترك الأمم ، حتى يستعيد البرتغال المكانة التي تؤهلها لها ثقافته القديمة وتاريخه العتيق .

وانني أشعر بالاعتباط أيضا لهذه المناسبة السعيدة التي جعلتكم يا سيدي الرئيس رئيسا للدورة التاسعة والمشرين وانني بصفتي برتغاليا وبصفتي مناضلا من أجل الحرية لا يفوتني ومعي كثيرين من مواطني بلدي أن أشيد ببلدكم يا سيادة الرئيس لأن بلدكم قد أضفي كرم الضيافة على عشرات البرتغاليين الذين طردوا من وطنهم عن طريق القمع الذي كان سائدا في النظام السابق ، ومنهم الجنرال سميرتودي لاچارو الذي تم اغتياله فيما بعد على يد الشرطة العسكرية لسلازار ، ويحضرنا جميعا تضامنا من حكومة بلدكم تجاهنا .

ان الجزائر بلدكم نقطة لقاء عالم البحر المتوسط والعالم العربي والعالم الافريقي وهي من دول العالم الثالث التي ما كان يفهم صوتها جيدا ، ولكن صوته الآن أصبح يسمع وأصبح محترما يوما بعد يوم ففي بلدكم جرت بنجاح تام المفاوضات العاسمة التي أسفرت عن اتفاقات الجزائر بين ممثلي الحكومة البرتغالية وممثلي حزب استقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر ، والتي أنهت الى الأبد الحرب والسيطرة الاستعمارية في غينيا بيساو .

وأود أن أعزب عن تقديرنا للرئيس السابق السيد السفير / ليوبولد بيتس وأوجه له تهنئتي لهذا العمل الممتاز الذي بلغ قمته في الدورة غير العادية التي عقدت في شهر ابريل الماضي ، وقد سعدت في العام الماضي في أن أزور بلده وقد لمست هناك أن جزر جالافاكوس تشكل نموذجا

مثالاً لسياسة متوازنة للمحافظة على البيئة الطبيعية وهي من المشكلات التي لا يمكن أن تخيب عنا ، كما وانها من بين المشكلات الاقتصادية والسياسية العالية .

باسم البرتغال الجديد الذي أمثله هنا اليوم أحرص على أن أعلن رسمياً اننا من الآن فصاعداً سوف نقدم لمنظمة الأمم المتحدة ، انطلاقاً من المثل العليا السامية التي ننتهي اليها الآن ، دون تعفظ ، كل تعاوننا هادفين في أن نسهم بالوسائل المحدودة التي نتمتع بها في إقامة صرح عالم سلام ووفاق بين الأمم . ولسوء الحظ فان أعمال الإقمع والجهالة التي سيطرت على البرتغال خلال ما يقرب من نصف قرن منعت حتى الآن قيام أي تعاون مثمر وأدت الى رفض توصيات الأمم المتحدة ، ان هذه السياسة السلبية البعيدة عن الواقعية التي كانت ترفض أن تفهم العالم العالي أدت بيلدي الى الانعزال العميق وهذا ما كان يعاني منه البرتغاليون ، ولقد أعلن الدكتور سالازار في صلفه اللامعقول اننا فخورون بانعزالنا عن العالم .

وأود أن أوضح ان البرتغال العر والديمقراطي الذي نقوم عالياببنائه يواجه بصعوبات كبرى ، وهذا مؤكد ، ولدكنا واثقون وهذا منبثق من الثقة العامة لشعبنا بأننا سنتغلب على هذه الصعوبات. هذا البرتغال بدأ الآن يشعر بقيمته ، وبدأ يفخر بمن يصاحبهم ، وانني لا أرى في الواقع صعوبة لبلدي أفضل من هذه الصعوبة التي يستطيع أن يجدها وهو يعيش في ولاء داخل حياة هذا المجتمع الدولي وهذه الأسرة الكبيرة للأمم المتحدة وهذه المنظمة العالمية .

ومنذ بداية الآمال الأولى التي نشأت عن ميثاق الأطلنطي ، وعينما كنا نخشى قيام حرب كاسحة فان الهدف الأول الذي أعلن عنه هو قيام السلام الذي سوف يخلق الظروف التي تسمح لجميع الأمم بأن تعيش في أمن داخل حدودها وأن يضمن لجميع الناس في جميع الدول امكانية الحياه بمنأى عن الخوف وعن البؤس . . وفي هذا الشأن اقترح من جانب الامم انشاء مركز لتنسيق نشاطها يكفل استخدام التسامح وحسن الجوار والسلام والأمن للجميع ، هذه المهمة من أهم مهام الامم المتحدة وعلى الرغم من الصعاب وأوجه الفشل فانه قد تم تداركها بطريقة أفضل ، وتحقيق هذا الهدف والدلالة على ذلك اننا نجد في كل عام دولا جديدة تأتي وتنضم الى هذه الجمعية ، وخلال الدورة التاسعة والعشرين نستطيع أن نعرب عن اغتباطنا لانضمام ثلاثة أعضاء جدد وهم بنجلاديش ، وفرينادا ، وفينيا بيساو .

واسمعوا لنا أن نعرب عن سرور خاص بمناسبة انضمام جمهورية فينيا بيساو للأمم المتحدة والبرتغال يشعر بالفخار وهو يراها بين أعضاء هذه الجمعية ، فهو بلد ناطق بالبرتغالية وتربطنا به روابط تاريخية واجتماعية وثقافية متينة ، وانني أشعر بالفخار بصفة خاصة ان تمكنت من أن أشترك شخصيا في عطية تصفية الاستعمار في فينيا بيساو ، وهي عطية كنت أعييبها قبل عام مضى أثناء اعلان الاستقلال من جانب واحد ، والتي انتهت الآن بدخول فينيا بيساو في الامم المتحدة ،

وانني أؤكد بقلق وعزن انه من المؤلم ان عطية تصفية الاستعمار هذه قد جاءت متأخرة وتركت وراءها حربا طويلة لا فائدة منها ، سقط خلالها شبان من الجانبين ، وعانينا منها الكثير ، ولا يسعني الا أن أوئل بأن هذا الدم الذي أريق دون فائدة سوف يصبح رقيقة صداقة أخوية بين شعبين أعطيا الكثير من أنفسهم ويستطيعان أن يفيدا كثيرا من تعاون وثيق على أساس الاحترام المتبادل والمساواة الكاملة ، ان أحد الأشياء التي تشغل بال الحكومة التي أمثلها في هذه الجمعية هو أن تسترعي انتباه علفائها حول مميزات دخول جمهورية غينيا بيساو في منظمة الأمم المتحدة ، ذلك لأنه يتعين علينا أن نحترف بانه خلال سنوات الحرب والعمران فان حزب استقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر الذي أعلى قاداته الكثير من البراهين على نضوجهم وتحملهم المسؤولية وقد تمكن عن طريق تغلغله الشعبي وعن طريق روحه في المقاومة أن يؤكد ويضع مبدأ حق الشعب الذي يمثله في تقرير مصيره .

وأود هنا أن أوجه كلمة عرفان بالجميل الى السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم لعمله المقنع الشخصي الذي قام به ابان زيارته الى لشبونة بناء على دعوة من الحكومة البرتغالية ، والتي تمت في لحظة حاسمة من عطية تصفية الاستعمار ، ولقد أسهمت هذه الزيارة كثيرا في الاسراع بهذه العطية التي تمت خلال وقت قصير وأرست قواعد ايجابية طموسة .

لم يكن شيئا من هذا يمكن أن يحدث انالم يكن قد حدث في البرتغال ذاته هذه التغيرات التي أحدثتها الحركة العسكرية والشعبية في ٢٥ ابريل ، ان هذه الحركة قد فتحت أمام الشعب البرتغالي امكانية بناء دولة نيرة وديمقراطية تحترم حقوق الانسان والحريات الأساسية . وبلدنا يعمل فيه الجميع حتى تسود العدالة الاجتماعية . ان يوم ٢٥ ابريل هو نتيجة نضال طويل للشعب البرتغالي ضد القمع وضد جهالة نظام ديكتاتوري كان يقرر كل شيء ، دون استشارة المواطنين . لقد كان نظاما عتيقا كان يفاخر بأنه يصطي ظهره لواقع العالم المعاصر ، ولم يشأ إطلاقا ان

يدرك العامل المشترك والعمل المشترك للظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعالم يزداد التكافل فيه يوماً بعد يوم ، وكان يلقي عرض العائل بالأحداث التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين . وفي ظل هذه الظروف الصعبة فان الشعب البرتغالي قام دون مساعدة خارجية واعتمادا على قوته الخاصة ، بنضال طويل أدى الى حركة ٢٥ ابريل ولقد قام بهذه الحركة ضباط شبان من القوات المسلحة ، قاموا بها وهم يدركون انهم بهذا يعبرون عن مشاعر الشعب البرتغالي ، لقد تبين ان يوم ٢٥ ابريل ١٩٧٤ تم بحركة تلقائية وصادقة لشعب مسلح وشكل هذا اليوم وأنا هنا استخدم الكلمات التي استخدمها الرئيس اسبينولا يعتبر انتصارا على أنفسنا وعلى أخطائنا وعلى تناقضاتنا .

وفي الواقع فان هذا النضال قد اكتسب دفعة قوية ذلك لأن الحروب الاستعمارية التي فرضت على بلدنا بواسطة القوى الرجعية كان يمتد أجلها بدون سبب معقول .

اذن فالحرب الاستعمارية هي التي سارعت بأحداث النضوج السياسي للبرتغاليين ولقواتهم المسلحة .

ولقد أدركت القوات المسلحة أخيرا ان مثل هذا النزاع لا يمكن أن يحل بالأسلوب العسكري، وأدركوا أيضا عدم جدوى حرب لا هدف منها ، لقد أدرك الضباط والجنود ان انهاء العروب الناتجة عن السيطرة الاستعمارية البرتغالية أمر لا يمكن تحقيقه الا عن طريق عمل سياسي ، وان هذا يقتضي استبدال النظام الديكتاتوري بنظام ديمقراطي ، وفي هذا الصدد فان الأهداف الثلاثة الرئيسية التي وضعتها حركة ٢٥ ابريل ووعدت بتحقيقها خلال أفصر فترة ممكنة ، هي اضعاف الطابع الديمقراطي على المؤسسات ، وذلك عن طريق اجراء انتخابات حرة على جميع مستويات الحياة الوطنية ، والاقليمية ، ان الانتخابات التشريعية لتشكيل جمعية تأسيسية وطنية سوف تجرى في شهر مارس ١٩٧٥ ، ونحن نعرض على أن تكون انتخابات حرة تتضمن فيها القوانين كما هو الحال الآن حرية الفكر وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، وحرية تشكيل الاعزاب السياسية الصادقة التي تمثل جميع الاتجاهات .

تصفية الاستعمار من الأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية طبقا لعطية سريعة وأكيدة يتم وضعها بالاتفاق مع الممثلين الشرعيين لارادة الشعوب وتؤدي هذه العطية بالضرورة الى الاستقلال . الاسراع في تنمية البلاد الذي أصبح اقتصادها يبرز تحت أعباء نفقات غير انتاجية بغية الابقاء على مجهود العرب الاستعمارية ومن ثم كان علينا أن نواجه نفقات كثيرة من أجل هذه العروب .

ان البرتغال يناشد التضامن الدولي ويطلب منه العون ويرحب بالمساعدة والاستثمارات والتيسيرات والتعاون الاقتصادي التي سوف يقترح عليه من جميع دول العالم وفي مقدمتها بلجيحة

الحال الحلفاء التقليديين ، وأوروبا السوق المشتركة ، وان البرتغال نظرا لمصالحه الوطنية مفتاح لكل تعاون لكي يتعبر من كل ظروف التخلف الاقتصادي الذي ما زال موجودا في كيانه الاقتصادي والاجتماعي .

واسمحوا لي أن أتحدث هنا عن احدى النقاط الثلاث التي تتعلق بتصفية الاستعمار ذلك لانها مسألة لا تهتم البرتغال وحدها ولكنها كانت ولا تزال الشغل الشاغل للمجتمع الدولي . وربما تتذكرون انه في نفس يوم تشكيل الحكومة المؤقتة فاني بعد أن توليت منصب وزير الخارجية رحلت الى داكار وهناك عقدت أول لقاء مع قادة حزب (PAIGC) حزب استقلال غينيا بيساو وهو اللقاء الذي فتح الباب أمام امكانية وقف اطلاق النار الفعلي ، وجاءت بعد ذلك محادثات لندن والجزائر التي أدت في ٢٥ أغسطس الماضي الى توقيع اتفاقات الجزائر . وان هذه الاتفاقات تكرر تكريسا نهائيا الاعتراف بالاستقلال القانوني لجمهورية غينيا بيساو وما أعلن رسميا في لشبونة في ١٠ سبتمبر من جانب رئيس الجمهورية الجنرال أنطونيو ريسينيولا ، وهو ما أكد عطية نقل السلطات الى هذه الدولة الجديدة . وفيما بين ١٦ مايو وهو يوم بدايات الاتصالات بين الوفدين و ٢٦ أغسطس يوم توقيع اتفاقات الجزائر أي في أقل من ثلاثة أشهر تم اعطاء الاستقلال لغينيا بيساو . وهذا يدل على ارادة أكيدة بأننا نسير قدما في عطية تصفية الاستعمار ، ويبدو لنا ان ذلك أمر جدير بأن نبرزه نظرا للامثلة الأخرى التي يعطينا اياها التاريخ الحديث ، والصعاب الداخلية التي كان علينا أن نتغلب عليها .

وفيما يتعلق بالمفاوضات بين ودي البرتغال والفريليمو حول مستقبل موزمبيق فاسمحوا لي أن أؤكد ان العملية قد جرت فعلا خلال فترة قصيرة قياسيا بضخامة المشكلات المطروحة . ان المندوب السامي للحكومة البرتغالية وممثل رئيس الدولة قد قام بتحمل مسؤوليته في موزمبيق وسوف يضم

حتى ٢٥ يونيو ١٩٧٥ وهو الموعد المحدد للاستقلال سوف يضمن انشاء حكومة انتقالية هناك ، وهذا الحكومة المشكله ستكون أغلبيتها من عناصر الفريليمو ومن عدد من الممثلين البرتغاليين ، وهذا الاجراء سوف يكفل عدم القيام بأى عمل متسرع قد يضر بمستقبل موزمبيق المستقل ، فسوف تضمن نقل الادارة وجميع سلطات الدولة خلال هذه الفترة ومن الجدير بالذكر ان كل اقليم تحت الادارة البرتغالية يشكل حالة بفرد لها ذات أوضاع خاصة ويجب النظر اليه طبقا لهذه الخصائص ، وذلك بطريقة عطية ووقائية ، وهناك حالة أنجولا على سبيل المثال وهي تمثل صورة معقدة للغاية بسبب العوامل المختلفة وأساسها التنوع بين المتحدثين باسم أنجولا والشقاق بينهم . وهكذا فان أنجولا من بين جميع الاقليم التي تخضع للسيطرة الاستعمارية البرتغالية بها عدد كبير من أصل أوروبي ، ومع ذلك فان الاتصالات قد بدأت على مستويات عديدة ليس فقط مع حركات التحرير ، ولكن أيضا مع قادة الدول المتاخمة ، ونحن على يقين بانه في حالة أنجولا كما في الحالات السابقة فان الحل الأفضل سيتم التوصل اليه ، وهو الحل الذي سوف يؤكد لها مستقبلا مستقلا وحرا من الضغوط الاستعمارية أو ضغوط الاستعمار الجديد ، الأمر الذي سوف يعبذ التقدم والتناسق بين سكانها . أما فيما يتعلق بالاقليم الاخرى فطبقا للبيان الذي تم الادلاء به أثناء زيارة السكرتير العام كورت فالد هايم الى لشبونة فان البرتغال قد أكدت من جديد رسميا ان قوانينها الدستورية تؤكد انها تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال . وعلى هذا فان البرتغال على أتم الاستعداد أن يطبق قرارات الامم المتحدة في هذا الصدد ، مؤكدا من جديد أيضا تطبيق التزاماته طبقا للباب الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة وكذلك القرارات التي تشير الى الاقليم الخاضعة للادارة البرتغالية . و طبقا لتقاليد هذه المنظمة و طبقا للأسلوب العطي الذي يعتبر أكثر ملائمة فان وحدة أراضي المستعمرات العالية سوف تظل كما هي أثناء عطية تنفيذية الاستعمار .

وهكذا فخلال شهر تقريبا فان البرتغالي الحر والديمقراطي قد أعلى للعالم مثالا لا يمكن رفضه عن نواياه وعن أمانته وعن اخلاصه الذي لا يمكن أن يتشكك فيه أحد ، وانه يتقدم أمام المجتمع الدولي وفي حسابه منجزات ملموسة ومعددة في مجال تصفية الاستعمار ، ويرغب البرتغال في أن يضع نهاية للعالة المعززة التي كان يعيش فيها وهي حالة الانعزال الذي فرضته عليه قوة الأشياء ومن هنا فهو يعلن عن استعداده في أن يتعاون مع جميع دول العالم بغض النظر عن نظامها السياسية والاجتماعية ، وبغض النظر عن أية أفضليات أيدولوجية ، ويأتي البرتغال ولأول مرة الى هذه المنصة يعيده الأمل المخلص في أن يندمج اندماجا كليا في المجتمع الدولي ، وأن يأخذ في هذه المكانة اللائقة به . ومن ثم فاني أوجه نداء لكي يقبل البرتغال الجديد دون تحفظ داخل جماعة الأمم وهذا من حقه ، واني أوجه نداء أيضا لكي يستلج هذا البرتغال الجديد أن يقيم سريحا علاقات طبيعية مع جميع الدول دون استثناء .

وأود أن أذكر هنا على سبيل المثال الرغبة التي أعتقد انها رغبة متبادلة ، وهي رغبة الشعبين البرتغالي والهندي للعمل على اعادة جميع العلاقات القديمة والمثمرة التي كانت قائمة بينهما على جميع المستويات بما في ذلك المستوى الدبلوماسي وان قطع العلاقات مع اتحاد الهند جاء نتيجة لخراع كان من الممكن تجنبه لو كان في البرتغال وقتذاك نظام يتسم بالمرونة ، وان قطع العلاقات يعتبر وبحق احدى بقايا الاستعمار ، وفي الوقت الذي ينفصل فيه البرتغال عن ماضيه الاستعماري فان اعادة العلاقات الودية مع الاتحاد الهندي سوف تشكل حركة رمزية لها معناها الكبير ، وأعتقد انه من الظلم الاستمرار في تطبيق العقوبات المعنوية أو غيرها على دولتي في الوقت الذي تعلن فيه رسميا عن انضمامها المخلص الى المثل العليا والدعوة لعياة سلمية بين جميع الشعوب وبين جميع الأمم كما تعلن ثقتها التي لا تتزعزع في حوار أغوى بين جميع الدول ، وفي نفس

الوقت تؤكد دون ابهام رغبتها في تعاون وانفتاح على جميع صور التعاون المتبادل المشمر، والتأكيد عن هذه النية واضح تماما ومنذ اللحظة الأولى فقد عدده برنامج حركة القوات المسلحة كما عدده أيضا برنامج الحكومة المؤقتة التي شكلت بعد يوم ٢٥ ابريل وهو يعزز النقاط الأساسية لسياستنا الخارجية . واسمحوا لي أن أذكر هذه النقاط هنا وهي :

— احترام مبادئ الاستقلال والمساواة بين الدول واحترام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

— احترام المعاهدات الدولية المعمول بها وخاصة معاهدات منظمة حلف الأطلسي والتعهدات ذات الطابع المالي والتجاري والمساهمة الفعالة من أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين .

— تكثيف العلاقات التجارية والسياسية مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

— دعم المجموعة البرتغالية البرازيلية بفاعلية عطية .

— الإبقاء على الصلات مع المملكة المتحدة وهي أقدم حليف للبرتغال .

— الإبقاء على علاقات حسن الجوار مع أسبانيا .

— دعم التضامن مع الدول اللاتينية في أوروبا وأمريكا .

— الإبقاء على أواصر الصداقة التقليدية مع الولايات المتحدة .

— إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع جميع دول العالم .

— إعادة العلاقات التاريخية مع الدول العربية .

— مراجعة سياسة الاعلام الموجهة للخارج .

— المساندة الثقافية والتجارية لمجموعة البرتغاليين المنتشرين في انحاء العالم .

— تحديد سياسة واقعية تجاه دول العالم الثالث .

— التعاون والمشاركة الايجابية في الامم المتحدة وبصفة عامة في مؤسسات التعاون الدولي .
ولطبقاً لهذه المبادئ، فاننا نرى انه من حقنا أن نأمل في أن ترفع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة العنصر والقيود التي ظلت مفروضة حتى الآن على دولتي ، وأن تؤيد مستقبلاً مشاركة ممثلين برتغاليين في هذه الوكالات والاجهزة التي منعوا من المشاركة فيها منذ وقت طويل .

على الرغم من جهود الامم المتحدة لتجنب النزاعات والغروب التي تطلأ هنا وهناك ، فكل هذه المواجهات ناتجة عن عدم المساواة بين الشعوب وعن أطماع السيطرة وعن الظلم الاجتماعي وعن العنصرية وعن الاستعمار وغيره ، ان البرتغال البلد الجديد والبلد النامي والبلد الذي لا يتوق الى أية سيطرة أو قوة والذي بدأ بشجاعة وجدها بين شعبه بدأ عملاً ضخمًا من أجل السلام .

ان البرتغال يعرب عن أمله في أن تتعاشى جميع دول العالم هذه النزاعات التي — تؤدي الى حل أية مشكلة ، ومن الضروري أن نجد الصيغة التي تسمح لنا بتحويل المبالغ الخيالية المخصصة للتسلح لصالح التنمية السريعة للدول الأقل حظًا من غيرها واننا ان نذكر هنا قرار هذه الجمعية العامة .

ان البرتغال يعرب عن أمله في أن تتحاشى جميع دول العالم هذه النزاعات التي لن تؤدي الى حل أية مشكلة وانه من الضروري أن نجد الصيغة التي تسمح لنا بتحويل هذه المبالغ الخيالية المخصصة للتسليح لصالح التنمية السريعة للدول الأقل حثا من غيرها .

واننى اذ أذكر قرار هذه الجمعية العامة الذى يطلب من كل دولة أن تخصص ١٠ ٪ من نفقاتها الخاصة بالتسليح من أجل المساعدة في النمو الاقتصادي ، فاننا عن طريق هذا الاسهام القليل الذى لم تدفعه الغالبية - نبغى انشاء صندوق من أجل تنمية الدول الفقيرة في العالم الثالث .

وهناك ما هو أكثر فاعلية من الاتفاق من أجل خفض الجزئي لبعض الأسلحة وأكثر من وعود الانفراج وما هو أكثر أهمية من كل ذلك وهو التنمية والخفض التدريجي للبون الشاسع الموجود بين غالبية دول العالم والدول الصناعية . ان هذا يضمن أن يسهم في ارساء السلام بين الشعوب ، وان مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذى مازال مجتمعنا في جنيف يقوم بمجهود يستحق الذكر لاشاعة جو من الانفراج .

ان البرتغال في إطار مجهودها المتواضع سوف يبذل كل جهده لكي يسهم في هذا الانفراج ومن أجل ذلك فقد أقامت علاقات طبيعية مع الدول الاشتراكية في شرق أوروبا . ولئن لوثرنا جانباً الانفراج الأوروبي فاننى أفتر في الانفراج العالمي الذى يتطلب من جانبنا جميعاً العناية تأملاً حول وحدة الجنس البشرى الخفي في تنوعه .

ان الانسان العالمي في القرون القادمة لا يستطيع أن يفصل نفسه عن خصائص جنسه أو عن طريق أيدىولوجية معينة وهي أيدىولوجية تتجابه اليوم في عالمنا ، وان البرتغال - هذه الأمة

المتيقة ورائدة الاتصالات بين المدنيات المختلفة - تولي وجهها نحو آفاق عام ألفين آلمة فــــى أن تدرك الانسانية أصلها المشترك ومصيرها المشترك .

ان الشعب البرتغالي الذي تخلص من أعباء القمع الداخلي والسيطرة الاستعمارية قد استعاد وجهه التقليدى وانسانيته العالمية الشاملة - كما قال أرنولد توينبى - بطريقة ربما نانت مغرطة بعض الشيء - وقد جعل نفسه مسخرا من أجل الاخاء الانساني أكثر من أى شعب آخر . ولا يسمنى الا أن أشر فى انتهاكات حقوق الانسان التى مازالت تحدث فى كثير من الدول التى انضمت الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ولئنها لم تحترم هذا الاعلان فى حياتها اليومية ، وهذا ما كان يحدث منذ شهر فى البرتغال ، وفى هذا الصدد فان حكومة البرتغال تعلن أنها تعارض جميع صور القمع والتفرقة العنصرية ، وبالرغم من أنها تحترم قاعدة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، فانه لا يسمعها الا أن تتدد رسميا بوجود وبقاء نظم اجتماعية قائمة على الفصل العنصرى .

وكما قلت من قبل فانني أعتقد أن المشكلة الماروحة بسبب عدم وجود أمن دولى ناتجة عن توزيع غير عادل لثروات العالم وترجع الى ظروف طبيعية والى جوانب عالم عديدة عانت منها الشعوب على مر التاريخ واننا لانستطيع أن نقبل أن ينال العالم مقسما الى مجموعتين ، الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وان الدول المتخلفة هي التى تقدم المواد الأولية وتتلقي - فى صورة تدابير وأساليب قائمة على التفرقة - الذلة والقمع .

كما اتضح تماما أثناء الدورة السادسة غير العادية فى شهر أبريل فان أساليب جديدة يجب أن تنشأ سريعا على المستوى العالمى بغية التخفيف من عدم التوازن القائم بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

وان البرتغال التى تقع عند مفترق طرق العالم ، وهى دولة أوروبية ودولة لها علاقات
عتيقة مع افريقيا ، وبلد أوروبي ولدته عن طريق طابع شعبه قريب من العالم الثالث ، وهو بلد يتجه
نحو البحر الذى سيثون طريق العالم الى المستقبل كما كان فى الماضى . ان البرتغال يعرف
أن التنمية هي الاسم الجديد للسلام كما قال ذلك من قبل بولس السادس . والبرتغال يعرف
أن هذا السلام لا يمكن التوصل اليه الا فى اليوم الذى تختفي فيه عدم التوازن والتدخل القائم
بين الشعوب.

وقبل أن أنهى نلمتى أود أن أوجه تحييتي الى الدول الشقيقة في أمريكا اللاتينية ، تلك الدول الرائدة فى معاداة الاستعمار والذى تربطنا بها روابط تاريخية لا يمكن أن نغفلها اليوم ، وانني متأكد من أن الجميع يفهمنى هنا ، وأنا أتوجه بالحديث الى البرازيل الذى تربطنا قرىبى لاتمضى ، فهى روابط تاريخية وثقافية وعرفانية وانسانية ونشئل معها مجموعة لغوية وثقافية وسوف تجد الجماعة الدولية فى تنمية هذه الصلات كثيرا من الفوائد ، ومع ذلك ، فان نلمتى الأخيرة أوجهها الى افريقيا ، هذه القارة التى أقامت البرتغال معها علاقات خاصة هى علاقات أضرت بها للأسف فى السنوات الأخيرة حرب استعمارية بلهاء وهى الآن — أى هذه العرب — فى طريقها الى التصفية — واسمحوا لى أن أوجه من هنا نداء الى المصالحة والى اقامة علاقات أخوية بين افريقيا والبرتغال الجديد الذى سوف تجد افريقيا لديه نل مصنوعه ونل تفاهم .

وفى هذه القارة التى نتابع باهتمام تناسق مصالحها وجهودها داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية داخل هذه القارة تميش شعوب ناطقة بالبرتغال وهى دول جديدة وهامة سوف تجد من فائدتها أن تقيم فيما بينها روابط وثيقة من التعاون وأن هذه الروابط التعاونية يمكن أن تقوم وتتطور مع البرتغال فى اطار من المساواة والاخاء والاحترام المتبادل لاستقلال كل منها ، ويجب أن يكون ذلك أيضا مع الدول الافريقية الأخرى التى ترغب البرتغال أن تقيم معها روابط متينة من تعاون وصدائة ، وطالما أنه ليس هناك أى خطر من جانب دولة مثل البرتغال التى لا توجد لديها أية مطالب للقوة أو أن تقيم علاقات مبهمة ، فليس هناك أى خطر من قيام هذه العلاقات ، فان دولتى تستطيع أن تستعيد مانتها نقطة التقاء بين عالمين وتستطيع أن تصبح — ولماذا لا — همزة وصل مثالية بين أوروبا وافريقيا .

المتطورة والدول النامية اذا ما حسنت الدول النامية مستوى التقدم الاقتصادى فيها ، وان المصلحة العامة يمتن أن تظهر فى الدول المتقدمة من أجل المشاركة فى تنمية الدول المتأخرة ، وان هذه الارادة ضرورية من أجل ايجاد تدابير يتب لها الحياة داخل اطار النظام العالمى ، واننى نرى أن هذه الارادة غير موجودة بالمستوى المطلوب ، ونظرا لما قلته فمن المهم أن نتحدث عن نتائج الدراسات عن الأحداث الأخيرة . فان المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن أعالي البحار الذى عقد فى ناراناس ، قد تمتع بخدمات وضعتها تحت تصرفه حكومة فنزويلا ، مما أدى الى نجاح أعماله . وفى ناراناس بدأ العمل حول المشئلة الأساسية والجوهرية ، فالاجتماع الأول الذى عقد فى نيويورك عام ١٩٧٣ كان بشأن تنظيم النواحي الاجرائية ، وفى ناراناس وضعت أسس المفاوضات التى نأمل أن تؤدى الى اتفاق عام فى عام ١٩٧٥ . ويجب أن نتذكر أن لجنة أعماق البحار قد تركت جانباً الأعمال التحضيرية للمؤتمر .

وفى ناراناس فاننا قد قمنا بشغل هذا الفراغ ، بأن وضعنا أساسا متينا للحوار وقمنا بدراسة المشكلات الصعبة ، لأننا لاحظنا أن هناك مواقف متعارضة ، ولكن أظن التقريب بينها ، وان المؤتمر قد لاحظ أن السنوات الماضية - منذ أن طرحت الأمم المتحدة هذه المسألة - قد سمحت لنا بدراسة المسائل المختلفة وأدت الى خلق المساواة بين الدول وامتلاك الدول لموارد البحار خاصة ، وهناك المشكلات الاقتصادية الموجودة فى أنحاء العالم .

وان مؤتمر أعماق البحار لم يخير الأسس التى وضعت فى عام ١٩٦٨ ، ولكنه غير ما هو متعلق بأعماق البحار وما تتطلبه اقتصاد دوله ، وان نتائج مؤتمر كاراناس جعلنا نتوصل الى تأييد المبادئ الخاصة بحقوق الدولة فى منطقة لا تزيد على ٢٠٠ ميل من ساحلها ، وان دول امريكا اللاتينية تقوم بجهود منذ سنوات ، ونعتقد أنها سوف تؤتي ثمارها قريبا فى المرحلة الثالثة للمؤتمر التى نأمل أن تدخل فى اعتبارها المصالح البحرية ومصالح الدول النامية .

وينبغي أيضا أن نعرض الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجالات أخرى لنى تسمى بحل المشكلات العاجلة على المستوى العالمى ، ففي هذا العام تناولنا بجدية مشكلة الانفجار السكاني ، وهي مشكلة هامة لأن الآثار الحقيقية لها لم تقدر حق قدرها ، فان الانفجار السكاني له آثاره الخطيرة على التنمية الاقتصادية .

ان السلفادور تؤكد أنها تهتم بصفة خاصة بالأعمال التي ترمى الى اقامة ميثاق لحقوق الانسان من أجل قيام العدالة فى العلاقات الدولية ، يكون الهدف الأساسى له هو ارساء قواعد العدالة والمساواة فى العلاقات الدولية والاقتصادية .

ان هذه الاداة يمكن أن تنقل ترشيد توزيع الثروة بين الدول على أساس المنفعة العامة وازالة العوائق التي تعوق التجارة الدولية . وفى هذا الصدد فان السلفادور ترى انه من المهم ان ندرس امكانية انشاء مجلس أمن اقتصادى يهدف الى تحقيق العدالة الاقتصادية الدولية .

ان عام ١٩٧٤ قد تميز بنتائج هامة ومعقدة فى العلاقات الدولية وله نتائج أيضا على حياة جميع الدول والأمم المتحدة ، فان الاجتماع السادس غير العادى للجمعية العامة كان استجابة لأزمة الطاقة ، وتدهور ظروف التبادل التجارى والتضخم الموجود فى الدول المتقدمة .

ان أزمة الطاقة بدأت بنقص فى الوقود وانهرت آثارها فى شكل زيادة فى الأسعار واستنزاف احتياطيات العملات الأجنبية لكثير من الدول ، وأدى ذلك الى تبني بعض التدابير التقشفية فى المجال الاقتصادى .

ان هناك قلقا اجتماعيا وفوضى فى الميزان التجارى وتضخم فى أنحاء العالم ، وان الجمعية العامة فى بداية مايو عام ١٩٧٤ وافقت على قرارين هامين أولهما : اعلان تأسيس نظام دولسى

اقتصادى جديد ، وثانيهما : برنامج عمل لتأسيس هذا النظام الدولى الجديد ، وهذه القرارات لها أهميتها فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

وان عدم وجود تأييد من جانب عدد كبير من الدول لهذين القرارين - وهذا ما تبين خلال الدورتين الأخيرتين بدأ يشكك فى النتائج المرجوة .

ان نتائج الدورة السادسة غير العادية هي نتائج غير مؤكدة ، وهناك لجنة خاصة مكلفة بتطبيق هذه القرارات ، وهذه تستطيع أن تقوم بدورها لتصل الي النتائج الضرورية على أساس سليم من العلاقات الدولية . وهناك حدثان لابد أن نبرزهما فى إطار الدورة غير العادية السادسة للجمعية العامة وهما أولا : الابقاء على تضامن الدول التي تشكل مجموعة السبعة والسبعين وهي تشكل جبهة مشتركة فى مواجهة الدول الصناعية وفي مواجهة عدم التوازن الحالي وثانيا : المفاوضات ذات الطابع الثنائى تقريبا بين مجموعة السبعة والسبعين والدول الصناعية ، وهذا يبرهن على الأهمية القوي التي اكتسبتها السياسة الدولية بين الدول النامية .

وفى حين أن الجمعية العامة تفتح الطريق أمام معالجة العلاقات الاقتصادية فان المنجزات السياسية الايجابية قد قللت من التوترات وساعدت بطريقة غير مباشرة فى تكوين علاقات اقتصادية عالمية جديدة . ومن بين هذه المنجزات الايجابية التي تجدر ملاحظتها ، والتي تبشر بالأمل فى عام ١٩٧٤ ، الاتفاقية الخاصة بالفصل بين القوات فى الشرق الأوسط وتضحيح البرتغالى لسياستها الأفريقية . ولا يستطيع أحد أن يعود بعملية تصفية الاستعمار الى الوراء ، ولقد تؤكد فى قرارات الجمعية العامة أن وضوح سياسات الفصل والتميز العنصريين يعد شرطا سياسيا لاقامة علاقات اقتصادية عالمية جديدة .

ان القضاء على سياسة الفصل العنصرى وسياسة التمييز قد نص عليهما قرار الجمعية العامة وهو

يحدد العناصر السياسية اللازمة التي يجب أن تتبع في مجال السياسة الدولية. وطالما كانت هناك ملاحم من هذا النوع فإنه يجب ان يقول السلفادور بكل صراحة أنه يؤيد قضية تصفية الاستعمار، وفيما يتعلق بالثأيرة الاستعمارية فيجب أن نفهم التحذيرات المباشرة وذلك الوسائل الثأيرة والمقنعة التي تستخدم في المجال الاستراتيجي، فثمة ملاحم مختلفة يمكن أن تصبر عن المطالب وفي هذا الإطار فقد يطلب تطبيق مبادئ الحرية دون أن يغيب عن نظرنا أن فترة الحرية يجب أن تواجبها الحرية الاقتصادية، فإذا كانت الحرية تعني التمتع بما لانملكه وما نملكه فإن ذلك لن يتم بتاتا طالما لم تكن هناك ظروف اقتصادية مواتية أي طالما لم تتغير الظروف الاقتصادية الراهنة لما ان هناك قرارا اتخذته الجمعية العامة احتفالا بمرور عقد على نشاط مناصرة التمييز العنصري وقد تم ذلك في مناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على الاعلان العالمي لحقوق الانسان وهذا حدث تاريخي لأنه يعبر بدون أي لبس عن رغبة كافة الشعوب في القضاء على التمييز العنصري. ان التمييز العنصري يعتبر شيئا عتيقا لا يتفق مع مقتضيات العصر ولا يمكن أن نتغلب عليه الا اذا بذلنا الجهود اللازمة لنى تمارس حقوق الانسان ممارسة ناملة وتحترم احتراما كاملا. نحن نعرف ان الأمم المتحدة تهتم بهذه المشكلة منذ تأسيسها ولهذا فإنه يجب أن نعبر عن ايماننا بهذا الهدف وان ميثاق منامة الأمم المتحدة ينص على ان تحمل من أجل تحقيق التمتع بحقوق الانسان في مختلف بقاع العالم ولهذا لا بد أن يتوفر لديها الأجهزة اللازمة لتحقيق هذا الهدف ويجب أن تكون المقاهيم القانونية معددة تحديدا يجعل ممارسة حقوق الانسان عملا يتسم بالأولوية الكبرى على الصعيد الدولي، ويجب أن يسود السلام الوطيد في العالم، ويجب بذلك أن نتحدث عن عمل اللجنة الخاصة لتحديد العدوان التي قدمت تقريرا للجمعية العامة. ان العدوان كان موضعاً لدراسات منذ بداية نشأة الأمم المتحدة، وان ذلك أولا في إطار لجنة القانون الدولي

ثم في إطار اللجنة الخاصة .

ويجب أن نقول ان اللجنة قد حددت أساليب عملها فاقصرت على تعريف (العدوان) فى تقريرها السنوى وبقى الآن بحث العدوان الاقتصادى الذى يحدث كثيرا فى هذا العصر فنحن نعرف التقدم الذى حدث فى هذا المجال وهو تقدم فى الحقيقة حساس ولئن هناك بجانب العدوان المسلح العدوان الاقتصادى ومن الناحية التاريخية فنحن نجد أننا لو جهلنا هذا العدوان الاقتصادى فاننا سنجهل شيئا تزداد أهميته يوما بعد يوم وبذلك لو تجاهلنا ذلك فاننا لانخدم المجتمع الدولى ويجب أن تكون ذلك خطوة أولى يجب أن ننظر فيها حتى نتخذ الاجراءات الأولية التى تعاضى لهذا التعريف قيمته الحقيقية .

ان المشروع المقدم للجمعية العامة بشأن تحديد العدوان لا يتكلم عن الأرواف الهامة التى يشمل فيها العدوان عملا العدوان المباشر والعدوان غير المباشر كما أشارت الى ذلك اللجنة الخاصة عندما بحثت هذه القضية وما أشارت الى ذلك أيضا فى تقاريرها السابقة .

لقد أعتبر العدوان المباشر هو العدوان الوحيد الممكن ، ولئن فى الحقيقة إذا مفهوم ضيق ونحن نأمل أن يتفق التعريف مع الأساليب التى اتبعتها اللجنة فيما مضى . ويمكن ان نتذكر ما قيل بشأن العدوان المباشر وخاصة العدوان الاقتصادى فى حالة الاتفاقات بين الجماعات والاتصالات وكذلك الاقتراحات الرئيسية التى عرضت على اللجنة الخاصة .

ان صياغة المادة المقترحة قد قدمت بشكل شامل فهى تحدد العدوان المسلح بأنه عدوان القوات المسلحة ولئن ذلك فى الحقيقة يتم لصالح الدول الكبرى ان تعريف العدوان على هذا الشكل ضيق حيث أنه لم يعد هناك عدوان مسلح بينما هناك عدوان غير مباشر منتشر فى أساليب مختلفة ولهذا فإنه يجب أن ننبه الجمعية الى أن التعريف المقترح يجب أن يتفق مع طبيعة هذا العدوان والغايات التى يستهدفها .

سيدى الرئيس . . . أنهى كلمتى قائلاً ان الأمل الذى نحس به فى أمرينا الوسطى هو ألم يجعلنا نتضامن معاً ازاء ما نعانيه من أرواف فان الكوارث التى حدثت فى هذه المنطقة تجعلنا نحس بنفس الآلام التى يعانى منها اخواننا فى هذه المنطقة ، ونحن نعتبر ذلك عاملاً من عوامل التفاهم .

السيد/كارباينان (فندلندا) (الكلمة مترجمة من الانجليزية)

السيد الرئيس . . من دواعى الشرف العظيم أن أهنئكم نيابة عن الحكومة الفنلندية على انتخابكم لمنصب الرئاسة ونحن نعرفكم نمثّل للقارة الافريقية بحفاوى باحترام كبير والجزائر قد قامت على مر السنوات بدور نشيط بين البلاد النامية وفي اطار مجموعة البلاد غير المنحازة وبناء على مبادرة من الرئيس هوارى بومدين دعيت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الربيع الماضى الى عقد دورتها الخاصة السادسة التاريخية وهى دورة خصصت فى المرة الأولى نلية لموضوعات التنمية الاقتصادية لذلك من الملائم جدا ان انتخبتم الجمعية العامة لرئاسة هذه الدورة العادية .

السيد الرئيس . . لقد أشرت الى الدورة الخاصة بشأن المواد الخام والتنمية وهذا الحدث ثانى فى الواقع علامة على الطريق وفوق كل شىء ثانى دليلا على مدى الترابط والضرورة الى التعاون بين جميع الأمم . وقد تم الاعتراف بذلك بوضوح فى الاعلان الذى أعلن عزم أعضاء الأمم المتحدة على العمل بطريقة جماعية من أجل انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد . وان الحكومة الفنلندية قد أعلنت انضمامها الى هذا الاعلان وكذلك تؤيد بشدة برنامج العمل الذى يتضمن برنامج عمل طويل المدى من أجل تحقيق نظام اقتصادى جديد . وعلاوة على ذلك نعتبر أنه من اللازم أن نضمن موارد كافية بشريا وماديا وأن توضع تحت تصرف الأمين العام وذلك لتلبية الاحتياجات الجديدة التى ستفرض نفسها الآن على الأمم المتحدة .

وأهم نتيجة للدورة الخاصة كانت انها فرضت اعادة تقييم للاساس النامل للعلاقات الاقتصادية العالمية وللمشكلة التى تواجه البشرية اليوم . وأصبح أمرا معترفا به الآن انه عن طريق التعاون المثقف آخذين فى الاعتبار مصالح جميع الأمم نستطيع أن نجلب العالم التمزق السياسى والاقتصادى ، والأمم المتحدة اليوم يجب أن تتجاوب بسرعة وبطريقة فعالة ومنسقة .

وان عقد ثلاثة مؤتمرات رئيسية تابعة للأمم المتحدة هذا العام ، أحدها بشأن قانون البحار وآخر بشأن السنان والثالث بشأن مشكلة الغذاء العالمى لهنى دليل على الحاجة الى اعطاء المشكلات الطحة الا تمام العالمى والبحث الشامل الذى تستحقه ، وجميع هذه القضايا على أية حال مترابطة ولا يمتن أن تعالج بمعزل عن بعضها البعض.

فهناك سمة مشترنة بينها جميعا وهى أهميتها الحيوية بالنسبة لكل أمة ويجب أن نجد حلا مشتركا بغض النظر عن الطبيعة الأساسية للمشكلة المعنية . ويجب أن يكون هذا الحل سياسيا .

وفى ضوء هذه الخلفية لهذه التحولات العميقة والتحديات فى العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول بديهي أن الدورة الخاصة للجمعية العامة فى العام القادم سوف يكون لها أهمية كبيرة . لذلك سيعتبر أمرا عاجلا أن تبدأ الآن الاستعدادات لهذه الدورة الخاصة ، وحكومة فنلندا تعتبر أن عمل الأمم المتحدة لمواجهة هذه التحديات العظيمة هو جزء لا يتجزأ من جهودنا نحو الهدف الأسى للميثاق وهو المحافظة على السلام والأمن العالمى .

ان الأمم المتحدة قد أصبحت فى الواقع أداة لاغنى عنها فى سعيها لتجنب العالم ويسلات الحرب ولضمان حقوق الانسان الرئيسية ولدعم وتشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

السيد الرئيس . . ان فنلندا قد رزت دائما على أهمية التحسينات فى العلاقات بين الدول الصغرى وفى الوقت نفسه قررنا ان تخفيف التوتر حتى يكون حقيقيا يجب ان يأخذ فى الاعتبار مصالح جميع أعضاء هذه المنظمة.

وحتى نستثمر ثلثة قوة تخفيف التوتر الحالية من اللازم أن نحدد ونطور الوسائل والطرق التى تؤدى الى مزيد من تخفيف التوترات فى العلاقات الدولية. وفى هذا الاعتبار فان حكومة فنلندا يسرها أن تلحق أن المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون فى أوروبا والمجتمع فى مرحلته الثانية فى جنيف قد أحرز تقدما هاما. وفى النشير لى نعلمه ونحن نأمل أن نلمس بروز إطار عريخ لمجموعة جديدة عن قواعد السلوك تحم العلاقات بين الدول المشتركة .

وحقيقة ان نل الدول المشتركة تدرك حق المساواة لئل منها وأنها تسعى الى تحقيق أهداف مشتركة وليس بهدف العزلة ، ولئن مع الادراك الذامل لمسؤولياتها ازاء الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة . وهذا المؤتمر وهو يقترب من ختامه يحدونا الأمل فى أن نتائج هذا المؤتمر سوف نحييها خطوة لها دلالتها فى تنمية العلاقات بين الدول المشتركة فيه ، وسعينا ان هذا سوف يبرر انعتاد المرحلة النهائية للمؤتمر على أعلى المستويات .

وشمة مجال رئيسى يجب أن يحقق قوة جديدة الأ وهو مجال نزع السلاح ، ومع ذلك فى خلال العام الماضى لم يحدث تقدم الى الامام والعمل الهام لعمل مؤتمر لجنة نزع السلاح لم يترجم الى مشروع اتفاقيات بشأن حار نامل وشامل على الأسلحة الكيماية .

ومن ناحية أخرى فمما شجعنا استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتى ونحن نأمل فى أن أساس هذه الاتفاقية فى هذا المجال يمكن أن يتسع نطاقه وهذا بدوره

سوف يصطلى دفعة جديدة لاتخاذ اجراءات اخرى فى هذا الميدان الحساس من أجل الأمن والسلام العالميين .

وحكومة فنلندا قد تابعت باهتمام عمل اللجنة الخاصة بشأن مؤتمر نزع السلاح ونحن نرحب بهذه الحقيقة . وان جميع القوى النووية قد اسهمت فى هذا العمل . وقد لاحظنا بارتياح ان اللجنة قد نجحت فى الموافقة على أساليب عمل عملية ونأمل أن مداولاتنا خلال هذه الدورة سوف تؤدى الى مزيد من التقدم .

وفى اطار بحثنا لطرق لزيادة تخفيف حدة التوتر فحكومة فنلندا تعتبر ان الفترة فى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فكرة بناءة .

والرئيس سيكون رئيس فنلندا فى الواقع منذ عدة سنوات تقدم باقتراح يقضى بأن بلاد الشمال يجب أن تكون مثل هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، ومبادرته بنيت على هذه الحقيقة وهى أن دول الشمال فى الوقت الحالى ما زالت بلادا خالية من الأسلحة النووية وجميعها انضمت الى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ، وقد لاحظت ثلث الامم العام وفى مقدمتها من ان المداولات الخاصة بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليست مفيدة فى حد ذاتها ولكنها جزء لازم فى اطار سعيينا نحو تحقيق نزع السلام العالمي .

وفى هذا الاطار فان وفد بلادى يرحب بمبادرتين جديدتين بشأن انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، مقدمة الى هذه الجمعية . وبالمثل فان الاقتراح الخاص بمنع أى عمل يؤثر على البيئة والمناخ لاغراض عسكرية وغيرها يستحق مناقشة بناءة لأنه يوسع من مدى هذه الجهود الخاصة بنزع السلاح .

السيد الرئيس . . ان المجتمع الدولى لم يجنب ويلات الحروب وويلات البشرية . . والموقف وخاصة فى الشرق الأوسط مازال يندأوى على أخطار . . لذلك فان حكومة بلادى تحت الأطراف المعنية والدول المعاني لى تبذل قصارى جهدها من أجل خلق الظروف اللازمة لاجاد تسوية عادلة ودائمة آخذة فى الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

وفيما يتعلق بقضية قبرص . . فان حكومة فنلندا تناشد جميع الأطراف المعنية أن تتغلي عن استخدام القوة وبدلا منها أن تختار طريق التفاوض من أجل تحقيق حل سلمي مبني على استقلال وسيادة قبرص . ونخطوة عاجلة فورية عن اللازم أن تحترم جميع الأطراف المعنية وفقا لالتزاماتها ازماء الميثاق ان تحترم قرارات مجلس الأمن .

ولا يقل أهمية عن ذلك احترام جميع الأطراف المعنية للقيم الانسانية .

ان حكومة فنلندا تعطي تأييدا تاما للجهود والخدمات التي يقدمها مجلس الأمن والأمين العام فى كل من الشرق الأوسط وفى قبرص ، وقوة المحافظة للسلام التابعة للأمم المتحدة فى لتي المناقشتين نانت لاغنى عنها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها عن طريق التفاوض بين الأطراف . والتطورات الأخيرة فى نشاط المحافظة على السلام يعطينا بعض الأمل لى نتوقع ان الخلو الارشادية العريضة لعمليات المحافظة على السلام التابعة للأمم المتحدة سوف يتم الاتفاق عليها قريبا .

ان وفد بلادى يهتم اهتماما كبيرا ويشعر بالقلق العظيم لأن عمليات المحافظة على السلام للأمم المتحدة مازالت تفتقر الى الترتيبات والى التمويل ، ونحن ندولة صغيرة نعتقد نحن الفنلنديين ان المحافظة على السلام هي مسئولية مشتركة لجميع اعضاء الأمم المتحدة ، وهذا المبدأ الأساسي

والعادل يجب أن يكون نقطة الانطلاق. حينما نحاول الاتفاق على النواحي المالية لمطيمات المحافظلة على السلام.

وحكومة بلادى، معنية لأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان الأساسية مازالت تحدث فى أجزاء عديدة من العالم وبصفة خاصة أوجه نداء قويا لحكومة شيلى لى تتوقف عن اعدام عناصر المعارضة السياسية وأن تطلق سراح المسجونين السياسيين.

السيد الرئيس . . على طريق تصفية الاستعمار، نجد استقلال جمهورية غينيا بيساو ومااتفق عليه من منح الاستقلال مستقبلا لموزامبيق لى منجزات عظيمة. وان الارادة القوية فى الاستقلال من جانب حركات التحرير الافريقية وذلك رغبتها باستخدام جميع الامانيات للوصول الى تسوية سلمية مرتبطة مع سياسة حكومة برتغال الجديدة، بل ذلك فتح الطريق أمام السيادة الباطلة لى هذه المناطق دون حاجة الى مزيد من العنف. ونحن نأمل باخلاص أن نفس الاتجاه سوف يسود فى حالة انجولا حتى يستأيع شعب هذه المنطقة أن يحصل على استقلاله دون ابلاء وبطريقة سلمية.

السيد الرئيس:

على طريق تصفية الاستعمار فاننا نجد ان استقلال جمهورية غينيا بيساو ، وما تم الاتفاق عليه من منح الاستقلال مستقبلا لموزمبيق تعتبر منجزات عظيمة وما لا شك فيه ان الارادة القوية في الاستقلال من جانب حركات التحرير الافريقية ، وكذلك سعيها استخدام جميع الامكانيات للوصول الى تسوية سلمية مرتبطة مع سياسة حكومة البرتغال الجديدة كل ذلك فتح الطريق أمام السيادة الكاملة لهذه المناطق دون ما حاجة الى مزيد من الصنف ، ونحن نعمل باخلاص على أن يسود نفس الاتجاه في حالة أنجولا حتى يستطيع شعب هذه المنطقة أن يحصل على استقلاله دون ابطاء وبطريقة سلمية .

وبالرغم من هذه التطورات الايجابية فان جنوب افريقيا مازالت منطقة تنطوي على أزمات وقد أصبحت مدركا لهذه الحقيقة خلال زيارتي الأخيرة لعدة بلاد افريقية ، وحكومة فنلندا أدانت دائما سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، وبالمثل فنحن ننكر ولا نعترف بشرعية حكم سميث في روديسيا الجنوبية . ويجب على الأمم المتحدة أن توجه كل جهودها الآن ضد هذه البقايا الأخيرة للاستعمار والعنصرية في افريقيا ونيابة عن حكومة بلادي أتعهد بتقديم تأييدنا الكامل لهذه الجهود .

هنالك روابط ومشاعر خاصة من التعاطف تربط فنلندا مع شعب ناميبيا وحكومة بلادي كانت نشيطة دائما في السعي لايجاد الطرق والوسائل التي تنقل المسؤولية المباشرة لهذه المنظمة الى ناميبيا وأن تتقدم بقضية حق تقرير المصير لشعب ناميبيا ، وسوف نواصل جهودنا في هذا المكان وبهذه الروح . سوف نتخذ خطوات أخرى لتأييد عطية تصفية الاستعمار وحكومة بلادي لذلك قررت أن تسعى للحصول على عضوية في مجلس خاص بناميبيا .

لقد أحرزنا تقدما خلال هذا العام نحو تحقيق عالمية هذه المنظمة وذلك بقبول ثلاث أعضاء جدد في أسرة الأمم المتحدة ، وحكومة فنلندا ترحب بعضوية بنجلاديش وجرينادا وغينيا بيساو ، ونحن مؤمنون أن مشاركتها لنا في عطنا سوف تكون ذات قيمة عظيمة ، وهذه الدول الثلاث تقدمت بطلب لعضوية الأمم المتحدة كخطوة أولى في مجال نشاطها العالمي ، وهذا يقوى إيماننا بأن هذه المنظمة هي محفل لا غنى عنه تستطيع فيه الأمم أن تبحث عن حلول مشتركة لمشكلات مشتركة في روح من الترابط الحقيقي .

السيد / مانروس (اليونان) منقول من الان ليزية

السيد الرئيس ، نيابة عن حكومة اليونان وبالاصالة عن نفسي أود أن أعبر عن مشاعرنا العميقة بالارتياح والسرور بانتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة وهذه المشاعر تزداد عمقا لأن عمل هذه الجمعية سوف يديره أحد الرواد المبرزين لحركة عدم الانحياز وفي الوقت نفسه بواسطة مشجع ملهم لفكرة التعاون الوثيق وسياسي مخلص بين بلاد البحر الأبيض المتوسط ، ونظرا للعلاقات الودية التقليدية بين بلدنا يا سيدي الرئيس والتي لا حاجة بي لكي أؤكد ها لكم . ان وفد اليونان يألوا جهدا من أجل مساعدتكم في الوفاء بواجبكم الصعب ، وأود أيضا أن أمتدح الرئيس السابق سعادة السفير / ليوبولد بنتس سفير اكوادور للطريقة الكفئة التي قام بواجباته بها .

ان سعادة السفير بنتس لم يظهر فقط مهارة دبلوماسية فائقة خلال العام الماضي ، الذي تميز بالمشكلات العالمية المعقدة لكنه رأس بنجاح عظيم أيضا الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة وان وفد بلادى يود أن يمتدح بصفة خاصة أيضا الجهود التي لا تكف والتي يبذلها سكرتيرنا العام نحو تحقيق أهداف منظمنا ومن أجل الحفاظ على السلام والأمن

في العالم . وعلاوة على ذلك أود أن أرفع نيابة عن حكومة بلادي بقبول أعضاء جدد ثلاثة في منظمنا ، واليونان تود أن توجه الى حكومات بنجلاديش وجرينادا وفينيا بيساو تهنتتها الحارة وأطيب تمنياتها بالتقدم والرفاهية .

والآن أنتقل الى الاعراب عن آراء حكومة بلادي فيما يتعلق ببعض القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا . من البديهي ان الحكومة الجديدة في اليونان والتي تتمتع بأكثر تأييد شعبي ، وتعتبر عن الأماني الديمقراطية لشعبنا سيتعين عليها أن تعيد تقديم بعض النواحي الأساسية في سياستها الخارجية وذلك في ضوء التطورات التي حدثت داخل بلادنا وفي خارجها .

ان الحكومة اليونانية مؤمنة بان الخلافات بين النظم السياسية والاجتماعية بين البلاد المختلفة لا تشكل عقبة كؤود لا يمكن تخطيها لتشجيع وتطوير العلاقات الودية بين الدول . ونحن نعتبر ان هذه العلاقات يمكن أن تمتد الى مجالات عريضة للتعامل في شتى مجالات النشاط من خلال أو في خارج اطار العلاقات المتعددة الأطراف في الامم المتحدة وفي الهيئات الدولية الأخرى . ونحن نؤمن ايما لا يتزعزع بالمبادئ التي بنيت عليها منظمنا ، فهي الأمل الوعيد للحفاظ على السلام والأمن في العالم . هذه المبادئ هي احترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . وازالة كل أنواع الامبريالية والتوسع والاستعمار وخاصة في صورها الجديدة الأخيرة وبصفة خاصة الامبريالية الاقتصادية والتوسع الاستعماري المستمر .

ونود الآن أن ننتقل الى موضوع آخر كان مدرجا في جدول أعمال دورتنا منذ الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة وهو الاعلان الخاص بتقوية الامن العالمي والذي تمت الموافقة عليه في دورتنا الخامسة والعشرين . ان هذا النص يمكن أن يبرهن في حد ذاته اذا كان هنالك

حاجة الى هذا التدليل على ان منظماتنا لا تفتقر الى الافكار الجيدة أو الى المثل النبيلة .
وان ما تفتقر اليه منظماتنا هو ارادة بعض أعضائها لتنفيذ المثل ، والشجاعة السياسية لتجنب
استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في المنازعات العالمية .

خاصة في المناطق البالغة الحساسية في قبرص وفي الشرق الاوسط وسوف أتناول في كلمتي فيما بعد الموقف الحالي في قبرص والمنطقة المجاورة وهو موقف ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للسلام والأمن العالميين .

ان وفد بلادي يسره ان يقرأ في تقرير الامين العام انه امكن التقدم في عمل اللجنة الخاصة بعمليات حفظ الامن والسلام برغم تعقد هذه القضية ونلاحظ بارتياح ايضا ان نفس اللجنة ومجموعة العمل التابعة لها تواصل جهودها من اجل العمل لوضع خطوط ارشادية بهدف تنفيذ عمليات المحافظة على السلام وفي راي وفد بلادي الذي تزعم في الفترة الأخيرة انه لكي تتجج قوات السلام في قبرص ، او القوات التابعة للامم المتحدة في أى عملية للمحافظة على السلام ، فلكي تتجج هذه القوات في مهمتها يجب ان تتوفر لديها الشروط والضمانات الآتية :

اولا : ان تكون قوية بالقدر الكافي .

ثانيا : منح أى قوة عسكرية قومية لكي تهاجم او تمارس ضغطا على قوات المحافظة على السلام . ويجب ان يوضع نظام يسمح بفرز عقوبات فورية كلما وقع مثل هذا الهجوم .

ثالثا : لا يجب ان تمنع أى عقبة قوات المحافظة على السلام من تنفيذ قرارات مجلس الامن المعنية .

ونخشى اننا لم نتخذ منظماتنا اجراءات على اساس هذه الخيارات العامة فان عمليات المحافظة على السلام سرف تصبح قريبا غير فعالة . والبلاد المشتركة فيها سرف تكون عازفة عن ارسال قواتها الى مناطق التوتر ، ومهمة المحافظة على السلام التي تقوم بها المنظمة سرف تنهار في مجموعها . وان الامين العام شانه في ذلك شان متحدثين آخرين اعرب عن نفس المخاوف في الاجتماع الـ ٣١٣١ في مجلس الامن في اغسطس الماضي . فبعد استئناف العدوان في قبرص

قامت القوات التركية عن عمد بمهاجمة قوات الامم المتحدة للمحافظة على السلام وقتلت وجرحت العديد من اعضائها . وفي هذا المجال نرى لزاما علينا ان نضال عن الامين العام للامم المتحدة بان الايمان بالامم المتحدة والوثوق بها واحترام اعضائها لقراراتها امر لا يمكن ان يتوفر بالقرارات مثل قرار مجلس الامن رقم ٣٥٦ ففي هذا القرار فقد اعرب مجلس الامن عن الاسف بعمق لحقيقة ان اعضاء الامم المتحدة واطباء قوات الامم المتحدة للمحافظة على السلام في قبرص قد قتل بعضهم رجح البعض الآخر . وان خجل المجلس من ان يسمي المعتدى بالاسم يعد تشجيعا لمعتديين آخرين وسباق التسلح والمسائل المتعلقة بنزع السلاح مازالت جزءا هاما من جدول اعمال الجمعية العامة . وان مؤتمرا عالميا لنزع السلاح سوف يشجع دون شك الجهود المبذولة نحو نزع السلاح ويوجه الجهود في هذا المجال وسوف يسهل تبادل الآراء حول هذا الموضوع البالغ الاهمية ، ويسمح بتلخيص التقدم الذي امكن تحقيقه في هذا المجال حتي الان ، ويعدونا الامل ان نتخذ خطوات محددة من اجل الاسراع في الاجراءات العالمية المستقبلية في هذا المجال . ولتحقيق هذه الاهداف فان المؤتمر يجب ان يكون مستعدا بطريقة ملائمة ، وجميع الدول وبصفة خاصة الدول النووية يجب ان تشارك فيه . ان مؤتمر المراجعة الذي سيعقد بموجب اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ، والذي سوف يعقد في العام القادم نامل ان يحقق النتائج التي تتوقعها جميع القوى المحبة للسلام والشعوب المحبة للسلام . ونحن ندرك ايضا الاهمية البالغة للمرحلة الحالية من المعادثات الخاصة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية بالنسبة لمستقبل السلام العالمي . ومن هنا فان الحكومة اليونانية عازمة على ان تضطلع بدور نشيط في المرحلة الحالية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا : وان العمل الذي تقوم به الدول الصغيرة فرادى ارجماعة ، والمشاركة في هذا المؤتمر له علاقة هامة بالمفاوضات التي تتم بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي . وبالرغم من ان القوى الكبرى تقع عليها مسؤولية خاصة من اجل المحافظة على السلام

فان نالاما عالميا سلميا لا يمكن أن يقام اذا كانت الدول الصغرى لا تخرى بالالتزامات ومسئولياتها بطريقة كاملة . وهذا يصدق بصفة خاصة بعد الأحداث التي شهدناها أخيرا في قبرص . وثمة موضوع آخر يتعلق بمشكلة نزع السلاح والحد من التسلح وهو منع الاسلحة التي قد تسبب ويلات مثل النابالم والاسلحة الحارقة الاخرى ونحن جميعا نعلم نتائج العمل الذي تم في جنيف في هذا المجال من جانب المؤتمر الدبلوماسي بشأن اعادة تأكيد وتطوير القانون الانساني العالمي الذي يابى في المنازعات المسلحة ونحن جميعا نعلم أن أحد البلاد التي صوتت لصالح القرار رقم ٦٧٠٣ استخدمت قنابل النابالم هذا العام . في قبرص ضد المدنيين وضد المستشفيات وضد الغابات وضد وحدات قوة المحافظة على السلام التابعة للأمم المتحدة .

ان الحكومة اليونانية الجديدة تهدف الى استعادة الحقوق الانسانية والحرية المدنية بالكامل في اليونان ويسرنا أن نقرر هنا أنه بعد اخذنا بالحكومة اليونانية الجديدة بالسلطة فجميع المسجونين السياسيين قد تم اطلاق سراحهم وسمح للمنفين بالعودة لليونان ، وحرية الرأي، وحرية الصحافة قد استعيدت وكذلك؛ أسرعنا في عملية تنشيط واستعادة جميع المؤسسات الديمقراطية وللأسف الشديد فقد حدث مع كبت الحقوق الانسانية في قبرص نتيجة للغزو التركي في الجزيرة ، وحقوق الانسان المتعلقة بالسكان والحرية وملكية وحياة الرجال والنساء تنتهك في هذه اللحظة بعينها .

وخلال السنوات السبع والنصف الماضية فان الشعب اليوناني عانى من قمع لم يسبق له مثيل لحقوقه الانسانية وحرية المدنية ، والشعب اليوناني في كفاحة من أجل استعادة حريته يتوجه الى تأييد المؤسسات الدولية المسؤولة عن تنفيذ القوانين التي تحكم الحماية الدولية لحقوق الانسان والمسائل المتعلقة بالموقف في اليونان لم نفلح في اثارها أمام اللجنة الخاصة بحقوق الانسان

واللحمان المتفرعة عنها وأضررب هذا المثل لأنه يعكس الضعف الأساسي للأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الانسان . وحكومة بلادى تحت بشدة على تنفيذ الاتفاقيات العالمية الخامة بحماية حقوق الانسان وسوف تويد أى مبادرات في هذا الاتجاه . واليوم حينما تخلت القوى الاستعمارية أوهي في مرحلة التخلي عن مستعمراتها نشهد هنا في الأمم المتحدة حدثا مدهلا تقوم به دولة عضو في منظمنا تحاول استعمار دولة أخرى وأنا هنا بأبيعة الحال أشير الى تصرف تركيا في قبرص وفيما يتعلق باليونان فان كفاحها ضد الاستعمار ضد الفاشية ضد الامبريالية أمر معلوم جيدا ، وثبت ذلك من واقع موقفه من خلال الحربين العالميتين ، وليوم فان هذا الكفاح يستمر بالوسائل السلمية ونحن الى جانب الشعوب المقهورة ونحن نقدم تأييدنا بألا تحفظ للشعوب الافريقية التي ما زالت تترج تحت نير الاستعمار وموقفنا فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية واضح أيضا ولا يتزعزع ، وليس من قبل المصادفة أن اليونان بعد ثلاثة آلاف سنة من تاريخها تشهد التفرقة العنصرية لأول مرة في تاريخها ان وفد بلادى يسعده أن يقرر أنه فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بهذا الموضوع فان اليونان تقف الى جانب أمدقائهما الافريقيين ليس فقط لأن آمالهم شرعية ولكن لأن شعب اليونان قد خاض طريقه وهو يواصل ذلك خلال كل مرحلة من مراحل كفاح الشعوب الأفريقية نحو تحقيق استقلالها .

انتقل الآن الى الظروف الاقتصادية العالمية ولزاما علي أن أعبر عن القلق المتزايد لوفد بلادى للنظام الاقتصادى العالمى حاليا وأبيعة المشكلات التي لم يسبق لهما مثيلا ، والتي تحتاج الى حل . ان نظام ما بعد الحرب للتعاون الاقتصادى العالمى تحت نفوس التخخم والفضى في النظام المالية والفقر والجموع ما زالت توثر على معظم البشرية ، وخلافا لكل التوقعات فيما يسمى بعالمية المؤتمرات الاستهلاكية لم تفد منه الجماهير الفقيرة في العالم النامى . ونتيجة لهذا التدهور المستمر للوضع الاقتصادى للعالمى وما لم تقم مبادى جديدة ، وأن لم

تتخذ اجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي سوف نواجه مستقبلا قاتما . ان نتائج الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة بشأن المواد الخام والتنمية وبصفة خاصة اعلان الجمعية وبرنامج العمل بشأن انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد سوف تراجع في الدورة الحالية . ومن دواعي الأسف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتمكن من التوصل الى قرار بشأن الاجراءات التي يتخذها فيما يتعلق ببرنامج نظام الاقتصاد العالمي ، ويرجو الهيئات الاقتصادية هذه الجمعية لكي تحافظ على الكسب الذي أمكن تحقيقه حتى الآن في الدورة الخاصة أن اللجنة الاقتصادية لديها فرصة فريدة في نوعها لكي تبدأ تغييرات أساسية في هذا النظام لأن الأزمة الحالية قد أدت الى مفاهيم جديدة للعلاقات الاقتصادية والاعتراف بالحاجة الى البلاد الأقل حجما لمشاركة أكثر فعالية في اتخاذ القرارات العالمية بشأن البت في المسائل الاقتصادية ولحسن الحظ هناك دليل متزايد على أن التهور الجديد للسياسات يهدف الى رفع الفاقة عن الفقراء وذلك عن طريق زيادة قدرتها على المشاركة في عملية النمو .

مثل هذه السياسات يمكن أن تشجع البلاد بدلا من أن تعطل النمو الاقتصادي . ونحن نؤمن بأن اعلان المبادئ وخطط العمل التي تمت الموافقة عليها في الدورة الخاصة للجمعية العامة هي الأسس التي يمكن أن نبني عليها ونصحح عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الحالية ونحن نأمل أنه في إطار عمل الأمم المتحدة يمكن أن تحل هذه المشكلات ويمكن أن يبرز نظام اقتصادي جديد . ومن الجائز أن يكون النظام الحالي للأمم المتحدة غير ملائم لحل هذه المشكلات المعقدة اذا كان الأمر كذلك فيجب أن نسرع في احداث التغييرات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج العاجل واسمحوا لي أن أضيف أن وفد اليونان يعلق أهمية خاصة على ميثاق حقوقه والواجبات الاقتصادية لدولة والتي تمت الموافقة .

تشجع بدلا من أن تعطل الامور الاقتصادية . ونحن نؤمن بأن اعلان المبادئ و خطة العمل التي تمت الموافقة عليها في الدورة الخاصة للجمعية العامة هي الاسس التي يمكن أن نبني عليها ، ونصحح عدم التوازن في العلاقات الحالية . ونحن نؤمن أنه في اطار عمل الأمم المتحدة يمكن أن تحل هذه المشكلات ويمكن أن يبرز نظام اقتصادي جديد . ومن الجائز أن يكون نظام الاقليم المتحدة غير ملائم لحل هذه المشكلات المعقدة . فاذا كان الأمر كذلك يجب أن نشرع في احداث التغييرات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج العاجل . واسمحوا لي أن أضيف أن وفد اليونان يعلق أهمية خاصة على ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول والتي تمت الموافقة عليه من ناحية المبدأ في يونسو الماضي في مدينة المكسيك . وفي رأينا أن نص مشروع هذا الميثاق في جدول أعمال اللجنة الاقتصادية يشكل وثيقة متوازنة سوف تدعم دور شك النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وبعد تناول المشكلات الاقتصادية القصيرة المدى يجب أن نقبل استراتيجية اقتصادية جديدة والتي تصل الآن الدوائر التي تضع السياسات في البلاد الصناعية والنامية . وأعتقد أننا يجب أن نمتدح البنك الدولي لأنه اتخذ خطوات هامة في هذا الاتجاه ، وذلك بتأييد استراتيجية ووضع أولويات انسانية جديدة كذلك صندوق النقد الدولي لجهوده في معالجة الموضوع الفوري والعاجل لصعوبات ميزان المدفوعات ، واعادة تنظيم دورة الفوائد . وسوف يكون من الخطأ أن نعتقد أن الانفجار في اسعار البترول كان السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الحالي . ومع ذلك في الوقت الحالي فالاقتصاد العالمي لا يمكن أن نستبعد منه التفكك الاقتصادي والمالي ، والعزلة القومية ، والبحث عن تحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي في تلك البلاد . ويمكن أن تكون هناك سلسلة من ردود الفعل اذا لم نكن على مستوى التوقعات العالمية في ايجاد نظام اقتصادي جديد والجهود العالمية المنسقة الى جانب برنامج عمل عاجل سريع سوف يساعد على أن نبتعد عن الحالة الراهنة التي تهدد الاستقرار وتتطوى على اخطار عظيمة .

ان اليونان باعتبارها دولة بحرية كبرى ، وفي الوقت نفسه بلد مجاط بالبحر تعلق أهمية خاصة على تطور قانون البحار ، والذي يتم اعداده تحت رعاية الأمم المتحدة . ويجب أن نحاول جميعا للوصول الى مبادئ متفق عليها تحدم البحار وتمنح الاجراءات التعسفية من جانب واحد .

ان المفاهيم الجديدة للمحيطات وقاع المحيطات كتراث مشترك للبشرية يجب أن تتطوّر بطريقة منسجمة ؛ الى جانب المحافظة على المفهوم الاساسي لحرية الملاحة البحرية والتي تربط بين الأمم وتبادل البضائع بينها ، وتبادل الاشخاص وحماية البيئة البحرية والاستخدام الرشيد لموارد البحار التي يجب أن تجد تعبيراً ملائماً عنها في هذا القانون الجديد . ولا حاجة بي الى أن أقول أنه في هذا الاطار فان مناطق الدول القارية والتي لا يوجد لها منفذ على البحار يجب أن تلقى معاملة متساوية ، وبذلك تكفل عدم تقسيم سيادة أي دولة ، وعدم احترام السكان في المناطق المعزولة . ونحن نعتقد أن القانون الجديد يجب أن يسعى الى وضع قواعد واضحة وأن نتجنب الغموض والابهام وسوف نواصل في الدورات القادمة لمؤتمر قانون البحار اسهامنا بهذه الروح .

السيد الرئيس

انتقل الآن الى احدى المشكلات البالغة الصعوبة التي واجهتها منائمتنا الا وهي مشكلة الشرق الاوسط ، فمنذ بدء النزاع قررت اليونان أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بالقوة ومرة أخرى فان حرب اكتوبر دلت على صحة هذا الرأي ، وقد أتاحت لليونان الفرصة لكي تؤكد مرارا وتكرارا المبدأ الذي تأكد مرارا في قرارات الأمم المتحدة وهي أن الاستيلاء على الأراضي عن طريق الاحتلال العسكري لا يمكن قبوله . لا توجد أي حرب تستطيع أن تحل أي مشكلة سياسية ، وننتقل الى معاملة السكان المدنيين في المناطق المحتلة . ان الحكومة اليونانية

ترى أن التطبيق الصارم والدقيق لبنود اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة وحماية المدنيين في وقت الحرب يجب أن تكون الحد الأدنى من مستويات المعاملة التي تطبق في أي مناطق محتلة في العالم في أية ظروف . وبصفة عامة فنحن نعتقد أنه لا توجد مشكلة يمكن أن تجد لها حلا سليما ودائما اذا كانت القرارات المعنية الصادرة من مجلس الامن لا تنفذ من جانب جميع الاعضاء المعنيين واذا لم تكن هناك رغبة من جانب الاطراف المعنية لكي تلتزم على وجه الدقة بمبادئ الميثاق .

وان ادراج قضية فلسطين في جدول أعمال الدورة الحالية يعتبر من جانب وفد اليونان دليلا على ان الجمعية العامة غير راغبة في معالجة الحقائق الحالية . ان مشددة مثل قضية فلسطين لا يمكن أن تحل بالنزاع اليها بمعزل عن الأخرى ، بالعكس من ذلك يجب أن يكون هنالك تبادل وقتي للأراء في المحافل العالمية حتى يكون بالامكان الوصول الى حل .

السيد الرئيس

ان الموقف المتوتر في الشرق الاوسط قد ازداد خطورة في الشهور الاخيرة نتيجة للغزو التركي لقبرص . في الخامس عشر من شهر يوليو الماضي حدث انقلاب ادناه جميعا وكان يهدف الى الاطاحة بالاسقف ماريوس الرئيس الشرعي المنتخب لجمهورية قبرص . وهذا الانقلاب لم يكن موجها ضد الجالية التركية القبرصية في الجزيرة . وهذه الحقيقة يعترف بها زعيم الجالية التركية في قبرص ورئيس وزراء تركيا اللذان أصدرتا بيانات بهذا المعنى . وخلال الحرب وأثناء تداول هذا الانقلاب لم يقتل أو يجرح تركي قبرصي واحد ، ولكن بعد خمسة أيام من ذلك فان قوات غزو تركية كبيرة نزلت في قبرص ، وقام السلاح الجوي التركي باعتداءات لا يميز فيها ضد المدنيين العزل بزعم حماية الاقلية التركية القبرصية في الجزيرة والتي أكرر أنها لا يمكن أن تؤذى بأي حال من الأحوال .

ان الموقف الـ نواجهه الآن هو كما يلي :

ان سلامة ووحدة اراضي جمهورية قبرص وسيادتها ، وهي بلد مستقل غير منحاز وعضو فـي
الأمم المتحدة وعضو في الكومنولث ، قد تعرضت للهلاك ، وان كيانه أصبح موضع خـار ، وحـزء
كبير من اراضيـه تحت احتلال قوة غزو أجنبية ، والتي أعلنت صراحة عن عزمها على البقاء في الجزيرة
وبعد أن اردت السكان الأصليين من المنازل التي يعيشون فيها .

وفي مؤتمر جنيف الذي عقد بناءً على طلب الأمين العام للبحث عن الطائرتين
والوسائل التي تكفل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم / ٣٥٣ الصادر في ٢٠ يوليو ،
في مؤتمر جنيف قدم لنا انذارا لكي نقبل إحدى حالتين توجد سمات مشتركة بينهما
وكلتا همتما تنص على الفصل بين الجانبين عن طريق تبادل قسري للسكان . في
الواقع فإن الأراضي المملوكة بها لـ ١٨ ٪ من الأقلية في قبرص كان ٣٤ ٪ من الجزيرة ،
وعلاوة على ذلك فإنها تتضمن اخصب الاراضي التي تنتج ٢٠ ٪ من الانتاج
الزراعي بالبلاد و ٦٠ ٪ من صناعتها و ٨٠ ٪ من النشاط السياحي و ١٠٠ ٪
من صناعات التعدين وموارد المياه العذبة الرئيسية والميناء الوحيد العميق
بالجزيرة . كل ذلك حماية أقلية وحينما طلب الرئيس الحالي لقبرص مستر
كلاريدس رفع الجلسات لمدة ٣٦ ساعة في ضوء هذه المطالب التركية الصارخة
والتي يمكن أن تؤدي الى تقسيم الجزيرة رفضت تركيا اعلاء هذه المهلة لمدة ٣٦ ساعة .
وبعد ساعتين تحركت القوات التركية مرة أخرى تنشر الموت والدمار وتقتل قوات الأمم
المتحدة وتقتل المستشفيات والمدارس . والنسب المختلفة من جانب مجلس
الأمن بوقف إطلاق النار لم تحترم ، بل أن تركيا تجاهلت وقف إطلاق النار الذي
أعلنه رئيس وزرائها في ١٦ أغسطس وتوقفت القوات التركية أخيرا بعد يومين
من ذلك بعد أن احتلت ٤٠ ٪ من قبرص . مما أدى الى مشكلة حادة تمثلت
في اللاجئين وهي تشبه في حدتها مشكلة اللاجئين في المنطقة ، وشردت

٢٠٠ ألف شخص من ديارهم . كل ذلك سمي من جانب رئيس وزراء تركيا ومن جانب الصحافة التركية بأنه تدخل للمحافظة على السلام ، والقادة العسكريون الذين خطأوا من أربع سنوات لهذه العملية سموها باسم آخر هو " آتيلدا " وبذلك شبهوها دون أن يدروا برئيس الهانز الذي يعرف في التاريخ بأنه وصمة للاله ، وأعلن أن تركيا لها الحق في أن تتخذ إجراءات في قبرص - بموجب أحكام اتفاقية عام ١٩٦٠ الموقعة بواسطة اليونان وتركيا والمملكة المتحدة ، ان اتفاقية عام ١٩٦٠ لم تذكر التدخل من جانب واحد ولم تشر الى الاجراءات العسكرية التي تعتبر انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك فقد تم غزو قبرص بواسطة قوات عسكرية كبيرة دون أى مشاور مسبق بين القوى التي تضمن وضع قبرص . وان اتفاقية الضمان ، كما يعني - عنوانها ، تضمن النظام الدستوري في قبرص ، وتضمن مثل هذه الاجراءات التي تواجه أو يمكن أن تتم من أجل استعادة النظام الدستوري اذا كان موضع خطر ، ومع ذلك فقد طلب منا في جنيف ومازلنا نطالب بقبول اطار دستوري جديد تماما للجزيرة وهو اطار لم يبحث اطلاقا ولا يمكن ان - يقبله شعب قبرص .

ان اتفاقية عام ١٩٦٠ تضمن وحدة الاراضي للجمهورية ، ومع ذلك فيطالب منا أن نقبل

التقسيم .

ان اتفاقية عام ١٩٦٠ تضمن استقلال الجمهورية ، ومع ذلك فان جوهر الخطأ التركيبة

- اذا كنا نقبله - سوف يوءدى اما الى القضاء كلية على الاستقلال عن طريق ضم جزئي قبرص

الى تركيا واليونان على التوالي ، واما الى انشاء محمية تركية على الجزيرة . فكيف يشك المرء في

ان الجزء الشمالي من الجزيرة سوف يقع تحت السيطرة التركية وهو يقع بالقرب من تركيا ؛ هل

يمكن أن تكون اى دولة ذات سيادة فعلا اذا لم تكن مستقلة ؟

ان الاتفاقية الدولية يشار اليها فقط لكي تنتهك ، لعدة اسابيع بل لعدة شهور ، لنا نرى الاعتداء على دولة صغيرة غير منحازة من جاراتها أكثر منها قوة بكثير ، وتستغل الان المعاناة الانسانية كذريعة للتدخل . ونحن نؤكد من جديد من فوق هذا المنبر أن اليونان لا يوجد لها أي هدف آخر في قبرص ، وباعتبارها موقعة على اتفاقية نيقوسيا فهي ملتزمة ضد التقسيم وضد الانضمام الى اليونان . وموقفها هو أن جمهورية قبرص يجب أن تبقى مستقلة ودولة ذات سيادة ، وأنه يجب أن يحترم الجميع وحدة وسلامة أراضيها . وجمهورية قبرص كدولة مستقلة ذات سيادة يجب أن تكون لها الحرية لكي تنتهج السياسة الخارجية التي تقوم على سياسة عدم الانحياز أو أي سياسة خارجية تتفق مع مصالحها . وأخيرا فان اليونان قد قررت في العديد من المناسبات أنه لا توجد أي دولة خارجية بما في ذلك القوى المشتركة في اتفاقية عام ١٩٦٠ لها أي حق لتي تفرض على شعب قبرص تدبيرات دستورية من اختيارها . فهذا يرجع كلية الى الشعب الذي يعيش على الجزيرة ، وهذا يرجع الى الجالية التركية القبرصية والى الجالية اليونانية القبرصية لتي يقروا ويحددوا بحرية وعن طريق اتفاقية مشتركة المؤسسات التي يعيشون بموجبها . ويجب أن يتم ذلك بحرية وليس في ظل . ٤ ألفا من القوات الأجنبية ومائتين من الدبابات . واسمحوا لي أن أقول في هذا المجال ان الاقلال من القوات ، وفي ضوء التطورات الاخيرة ليس هو الرد على هذه المشكلة بعينها . وسواء . ٤ ألف او ٢ ألف من القوات التركية تبقى على الجزيرة فهذا لا يمكن قبوله في حين نجد أن الدارف الاخر غير مسلح . ان المسائل واضحة الان تماما يا سيد الرئيس . ان التساؤل هو ماذا ستفعل الامم المتحدة حيال ذلك ؟ فيما يتعلق باليونان فاما أن تعمل وفقا للميثاق واما أن تسمح بسقوطه .

ان منامتنا مبنية على سيادة الثانون ، وهي تعبر عن آماله وأماني غالبية الأم من أجل تشجيع السلام والأمن . وان الجهاز التنفيذي لها وهو مجلس الأمن قد كلف بتنفيذ هذه المبادئ ، وأعطيت له القوات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ ذلك . ومرة أخرى في داخل مجلس الأمن أو ككل الميثاق لخمس دول أعضاء في مجلس الأمن مسؤولة خاصة الا أن معظمها لم يكن على مستوى الواجبات المطلقة على عاتقها . الأدوات والأجهزة موجودة لتنفيذ ذلك . فهل هنالك الإرادة ؟ أم أننا سوف نجلس هكذا مكتوفي الأيدي نراقب فرس وضع معين بالقوة ؟ اذا كان الأمر كذلك فان الدول الصغيرة وخاصة الدول غير المنحازة سوف تعيش في خوف من الجيران الأقوى منها . اذا كان الأمر كذلك فأننا سوف نعاني من ضعفنا الأدبي . ان ما نحتاجه في هذه اللحظة الحساسة هو الشجاعة والاصرار . لان مستقبل الأمم المتحدة باعتبارها ضامنة للسلام لا يتوقف على حل لمشكلة قبرص ، ولكن النظام العالمي بأسره موضع خداع . اننا لا يمكن أن نقبل بعمد المذابح التي حدثت في حربين عالميين فان العالم الممثل في هذه القاعة يراقب وكأنه متفرج مأساة تدبير استقلال وسيادة ووحدة وسلامة اراضي دولة صغيرة غير منحازة غير مسلحة من جانب قوى عسكرية لجار قوى . ان هذا وصمة عار لحضارتنا ، وعار بالنسبة للعالم بأسره أن نرى أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ قبرصي يطردون من ديارهم ويضربون الى أن يعيشوا في هذا الشتاء القارس يطرقون الابواب . ان اى محاولة لحل مشكلة قبرص عن طريق استخدام القوة المسلحة سوف يفتح مصدرا للاضطرابات في هذه المنطقة الحساسة من الشرق الاوسط ، وسوف يوءدى الى تعقيدات لا يمكن التكهن بها . ان الأمم المتحدة يجب أن تعمل بشجاعة وباصرار . ان مأساة الخجل قد أدت من قبل الى حربين عالميتين ، ويجب أن نتعلم الدرس الضروري حتى نمنع حدوث كارثة عالمية . ان شعب وحكومة اليونان لهما ايمان في القيم الأدبية والسياسية الموجودة في

ميثاقنا ، وهي تؤمن بإرادة غالبية البشرية لكي تعيش في مجتمع منظم آمن ، وهي واثقة من أن الحق سوف يسود على القوة وان منظماتنا سوف تبرهن مرة أخرى على قوتها وحيويتها وفائدتها . وأصلي لله أن ايماننا لن يتزعزع ولن يخيب .

الرئيس: ان السيد ممثل هندوراس يود أن يقول كلمة لكي يشكر الجمعية العامة ، واني أعطيه الكلمة .

السيد / مارتينزاورد ونير (هندوراس) (الكلمة مترجمه من الاسبانية)

سـيدى الرئيس

انني طالبت الكلمة بعد ظهر اليوم ، لكي أحييكم علما بالشكر المخلص لوفد هندوراس على الكلمات الهادية التي ألقيتها في بداية جلسة بعد ظهر اليوم فيما يتعلق بالمأساة الانسانية التي يعيشها وطننا واننا ممتنون لكم للبرقية التي ارسلتموها لرئيس هندوراس ، وأشكركم على التضامن الانساني الذي أعربتم عنه تجاه شعب هندوراس وحكومتها .

أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أحييكم علما أيضا بشكر بعثة هندوراس وحكومة وشعب هندوراس ، ولكي اشكر بعثات الدول التي لها علاقات معنا ونشكرهم على تضامنهم وعلى ما أعربوا عنه من مشاعر الود ، وأود أن أوجه شكرى لوزير خارجية بيرو لما قاله هذا الصباح عما حدث في هندوراس وكذلك الامين العام للامم المتحدة وممثلو الدول الموبودين هنا ، وان اخوتنا في امريكا اللاتينية والدول الاخرى الذين تضامنوا مع هندوراس فاني من عميق قلبي أشكرهم جميعا . وان المأساة التي حاقت ببلدى ياسيدى الرئيس لم تكن نتوقعها . فاذا كنا نريد الحديث عن الخسائر التي لحقت بنا والتي تبلغ حوالي مليار دولار في بلد صغير كبلدى ، هذا التقييم يمكن أن يعطيكم صورة للمشكلات التي سوف نعاني منها في المستقبل . وحاليا فان الخسائر في الأنفس

وهدم المساكن كل ذلك سوف ينعكس على بلدي ، واننا وعدنا لن نستأجر ان نواجه اجساد المستقبل . وان وزير خارجية بلدي قد اطلب مني ان اطلع على الجمعية العامة الحالة المؤسفة التي تعاني منها بلدي . كما اطلب ما اذا كان يمكن ان يتحدث بصفة استثنائية يوم الاربعاء وأرجو من جميع الوفود أن تكون حاضرة حتى تستمع الى قصة المأساة التي يعاني منها شعب هندوراس واننا متأكدون أننا نشق في المستقبل .

سيد الرئيس

انني أشكركم من حميم قلبي .

الرئيس . ومن ناحية أخرى فان ممثل شيلي قد اطلبه في الرد وأن أعضاء الجمعية يتذكرون أنهم اثناء احدى الجلسات العامة قررت أنه لممارسة حق الرد لا يجب أن تزيد الكلمة عن عشر دقائق .

السيد / نيورتا (شيلي) (الكلمة مترجمة من الاسبانية)

انني أود أن استغرق بضع دقائق لكي أعيد ما قلته وزير خارجية فنلندا بشأن بلدي ، لقد وجه نداءً للإفراج عن المسجونين السياسيين ، ولا يوجد مسجونون سياسيون في شيلي ولا يوجد هناك أي تضاماد عنصري ، ولكن هناك معتقلون ابقا للاجراءات الدستورية ، لأن البرائم التي ارتكبوها تتعلق بالقانون العام وهذا ما أود أن الفت انتباه وزير خارجية فنلندا اليه وعليه ان يعرف أن رئيس شيلي قال منذ اثني عشر يوما أن شيلي تواجه هجوما من الخارج يرمي الى اإسلاق سراح المسجونين السياسيين ، وقد الب هؤلاء المعتقلون معاكمتهم وأن الصليب الاحمر يشرف على هذه العملية واننا نرجو من جميع الحاضرين هنا ان يمكننا من ذلك .

السيد/ اوكلای : (مندوب تركيا) (الكلمة مترجمة من الفرنسية)

انني البت الكلمة لايضاح الأمور وأصح الأخطاء التي يبدو أنها ارتكبت عمدا ، وأرجو أن أكون مغاا في حذمي وومي الأخطاء التي وقع فيها وزير خارجية تركيا ، ولن أيل في حديشي ياسيدي الرئيس وسوف أترك لوزير خارجية بلادي أن يعاي ردا اوسع لتوضيح الحقيقة فيما يتعلق بقضية قبرص اننا كنا نامل في خطاب بلهجة أخرى من جانب وزير خارجية اليونان خاصة أن هذا هو اول خطاب من جانب مثل دولة كانت تقف موقف المدافع في مجال انتهاك حقوق الانسان من جميع جوانبه في بلده الغاء وانني كنت أريد ان أصف بالا كاذيب ما نقله وزير خارجية اليونان بشأن مؤتمر جنيف لأن هذه تعليمات حكومتي خصوصا وأنه قد حور الحقيقة خلال خطابه الياويل الذي كان هجاء ضد تركيا وأن الوزير سمح لنفسه بأن ذكر أشياء كثيرة ، وبما أنني قلت أنني ساكون مقتضبا في حديشي فأمل ان أستطيع أن اجيب على بعض المفاالات وسوف أتحدث عن هجوم القنصوات التركية ، وانني أكذب هذا القول خاصة وأنه يأتي من جانب ممثل لأحد الأجناس الموجودة في قبرص وهو الجنس اليوناني واعتقد ان ما يقوله عن هذه التهم غير صحيح ، فاننا قد اسفنا منذ ايام

لأن بعض اليونانيين القبارصة قد قتلوا ممثل اعدى الدول المساهمة في قوات الامم المتحدة وذلك بالاق رصاصه في عنقه وهذا لا يجعلنا ندخل في مثل هذه التفاصيل الخاصة بالمساة الموجودة في قبرص سواء فيما يتعلق بالقوات اليونانية (قوات اليونان) او اليونانيين القبارصة ، وتحدث الوزير عن أن تركيا كان لديها خسارة ترمي الى انشاء مفاوضات معكم ذاتية تركية في شمال قبرص، وان هذه الخسارة لا يمكن ان ندخلها في اعتبارنا واننا نقول ان دولة تقول على نفسها أنها غير منحصرة ومتعلقة باستقلالها حسبما كان يقول الأسقف مكارىوس الرئيس السابق وانني مع ذلك اكدب هذا القول فاني لم اتلق أى شيء من هذا النوع خاصة وأن الاسقف والقبارصة اليونانيين يرمون الى عملية ضم قبرص الى اليونان ، وفيما يتعلق برفض الحكومة الحالية لعملية ضم قبرص الى اليونان فانهم يحاولون ان يغيثوا التعققات ، وأن اليونانيين قد وضعوا في البداية امد السفاحين في رئاسة قبرص وهو الصديق السابق للأسقف مكارىوس . هذه هي يا سيدى الرئيس ويا ايها السادة الممثلون القصة الأليمة التي اثار تدخل تركيا القائم على المعاهدات المبرمة ، وهذا يكذب ما قاله وزير خارجية اليونان وبعد عشر سنوات من المواجهة صبرت عليها البالية التركية فما الذى يمكن أن نقوله عن الرهائن الذين يسمون باللاجئين يقال أن هناك لاجئين في قبرص وهناك آلاف من الأتراك عاشوا لاجئين في قبرص لأنهم كانوا مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة ويوجد حاليا أترك ما زالوا يعيشون في مخيمات أو في مدن توجد في الجانب اليوناني وهي عبارة عن معسكرات اعتقال .

وهناك مشكلة شائكة أيضا وما كنت أود أن أشير اليها فهناك حوالي عشرة آلاف من الأتراك يعيشون حاليا فوق الأراضي التي تسمى أراضي القاعدة البريطانية وهم رهائن بشكل مغلّف لا نستطيع ادراكه أو فهمه ولم يتناول أحد هذا الموضوع وقبل بداية المناقشات التي دارت أول أمس داخل اطار الجمعية العامة حضر ممثل الجالية التركية وهو مؤهل أكثر مني لكي يفسر قضية جاليتيه . لقد كنت أود أن أتحدث أطول من ذلك ولكنني أود أن ألفت الانتباه الى تزيف للحقائق مثل التزييفات الأخرى وانني أقرأ النص الذي وزع علينا فقد تحدثوا عن ان تركيا تريد أن تكون دولة استعمارية وأعتقد أن كلمة مستعمرة أصلها يوناني وقد ثبت ذلك خلال الحربين العالميتين - وان هذه مهانة من جانب دولة اشتركت في نهاية الحرب العالمية الثانية لكي تخدم المصالح الامبريالية في ذلك العصر ولكي تحاول أن تغزو بلدنا وطردت قواتها وألقي بها في البحر بعد ثلاث وأربع سنوات من الاستقلال من جانب تركيا فان أد هي الداهي هو أن نوصف أخيرا بأننا دولة استعمارية وانني أقول أن هذه أكاذيب .

السيد / كرايانيس: (مندوب اليونان) (الكلمة مترجمة من الانجليزية)

أرى لزاما علي أن أرد على السيد المحترم ممثل تركيا بشأن نقطة واحدة وانني أنتظر ذلك في الواقع على مضمّن لتأخر الوقت ولكنه قال ان وزيرى كذب في مقاله بخصوص جنيف يمكن أن ترجموا بمنتهى السهولة لمحاضر جلسات مجلس الأمن فكل شيء قيل هناك وقال ذلك ممثل تركيا وقيل ذلك من جانب ممثل اليونان وممثل المملكة المتحدة وسوف تلاحظون أن ما قيل من كل من ممثل المملكة المتحدة وممثل اليونان كان متماثلا وزميلي التركي دخل في جوهر المشكلة وأعطانا تفصيلات كثيرة ولدينا هنا الوقت لتوضيح كل ذلك بينما يأتي دور مناقشة هذه القضية في الواقع الوقت متأخر جدا ولا أريد أن أضيع مزيدا من وقتكم .

السيد/كيريانن : (مندوب قبرص)

انني أيضا لا أشعر بالارتياح للحدوث الآن نظرا لتأخر الوقت ولكن استميعكم عذرا لأنني أمثل البلد الذي أصبح مائتا ألف من سكانه لاجئين وسوف تسمعون صوت هؤلاء اللاجئين وسوف تسمعون اليه طوال هذه الدورة هناك أسئلة سوف تثار وعلى بعض البلاد أن تجيب على هذه الأسئلة لذلك يا سيادة الرئيس سوف آخذ دقائق قليلة لكي أصحح بعض الأوضاع .

ان ممثل تركيا يحاول أن يبرر تدخل بلادها وتحدث عن الانقلاب وتحدث عن مستمر سمبسون ولكن يبدو أن الذين اخترعوا (أتيليا) هم الذين توقعوا الانقلاب من الأتيليا منذ خمس سنوات وان خطة الأتيليا نفذت فوراً بعد الانقلاب .

ومن أجل التعرف على الحقائق في قبرص وما حدث لقوات الأمم المتحدة وما حدث لضحايا هذه المأساة فسوف نكرر الليلة مرة أخرى اقتراحنا بأن تقرر هيئة دولية إيضاح بعثة لتقصي الحقائق في قبرص لكي تعرف ماذا حدث لشعب قبرص للرجال وللنساء وللأطفال في قبرص وان كل الأشياء التي ذكرت لتبرير الغزوة في الواقع لا تستحق مجرد الزد عليها ولكن لننظر برهة الى المستقبل وبسؤال أرجو أن نتلقى اجابة عليه غدا : هل ستسحب القوات التركية من قبرص هل سيسمح للاجئين بالعودة بحرية وبسلامة الى ديارهم ؟ هذا هو جوهر القضية يا سيادة الرئيس والمفاوضات تأتي بعد ذلك .

السيد / اولكاي : (مندوب تركيا)

سيدى الرئيس أعتذر عن طريقكم لجميع الأعضاء الذين يتعين عليهم أن في هذه الساعة المتأخرة أن يسمعوها لما سيحدث نتيجة لادراج البند المعين في هذه الأعمال ولن أرد على المتحدث السابق ولكي لا أعتبره يمثل أى شىء سوى أنه يمثل احدى الجاليتين في قبرص ولكي حيث أنه متحدثا يونانيا ونظرا لتغيب الجانب التركي حتى الآن في هذه الجمعية الموقرة فانني أود فقط أن أسجل أن المتحدث السابق سوف يرد عليه القبرصي التركي .

حين يحصل هذا القبرصي التركي على حقه في دولة قبرصية مستقلة ولكي أريد أن أقول بالنسبة للمندوب التركي بينما يأخذ الكلمة لكي يخاطب الجمعية العامة أقول أن هدف تركيا فيما يتعلق بمستقبل قبرص معلوم جيدا خلافا على ما كانت عليه نوايا اليونان في قبرص لربط هذه الجزيرة بدولة اليونان والقضاء على استقلالها وتحويل ما يعتبرونه دولة مستقلة الى مقاطعة غير منجزة ونظرا لهذه النوايا للقبرصيين ولنوايا بعض الحكام الموجودين الآن فان عزم تركيا هو ايجاد قبرص مستقلة غير منجزة اذا رأت ذلك بطبيعة الحال فنحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للأخريين وقبرص المستقلة والتي سوف تتوفر لها كل ضمانات الدولة حيث تعيش فيها الجاليتان المؤسستان واللذان لا تتصادمان لأن احدى الجاليتين تريد أن تطمع في الجالية الأخرى كل ما تتطلبه في الوقت الحالي هو الرغبة بحيث أن البعض أشار الى الرغبة في الجلوس والحديث والمفاوضة

السيد / كبريانو : (مندوب قبرص)

بالنسبة للتساؤل عما اذا كان السيد ممثل تركيا يعترف بي أم لا فانه وارد تماما وانه بديهي أن ممثل البلد المعتدى والذي يسعى الى احتلال بلدى هو أقل الناس حقا في أن يخاطب ممثل البلد الذى هاجمه وبالطبع قال انه فيما يتعلق بالسياسة التي قد تنتهجها قبرص أعتقد أن الجمعية

العامه ضحكك حينما قال ان تركيا لا تريد التدخل في شؤون قبرص وما تفعله تركيا الآن ليس تدخلا في شؤون قبرص . . أربعين ألفا من القوات المسلحة ومائتي دبابه تقتل وتعتمدى ليس كل ذلك تدخلا في الشؤون الداخليه لقبرص ولا هو محاولة لفرض موقف بالقوة . . ان القوة المسلحة ليست تدخلا في الشؤون الداخليه لقبرص وأعود مرة أخرى الى فكرة الانوسيس . . لماذا نتباحث داخل غرف مغلقة ؟ لماذا لا نبحث هنا هل تركيا على استعداد لكي توقع على اتفاقية هنا في الأمم المتحدة تستبعد الانوسيس وتستبعد التقسيم وتقبل سحب جميع القوات من قبرص وأن تعيد جميع اللاجئين الى ديارهم تحت اشراف قوات الأمم المتحدة وبعد ذلك يستطيع شعب قبرص أن يعدد نمطا لحكومة الذي يريده ؟ لماذا نتحدث داخل غرف مغلقة تحت تهديد السلاح ؟ لماذا ؟ هنالك الكثير الذي يمكن أن يقال لصالح الدبلوماسية الهادئة وهذا لا ينطبق على حالة بلاد صغيرة عانى ويعانى كثيرا على كيانه الذي هو موضع خطر .

(رفعت الجلسة في تمام الساعة ٧ر٤٥ مساءً بجهد الظهير)